جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير

من عهد الدولة العثمانية الفُودَوِيَّة (القرن ١٢هـ) إلى الوقت الحاضر (القرن ١٥هـ)

د. آدم بللو

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

المقدمة:

إنَّ جهودَ العلماء حول القرآن الكريم وعلومه وعطاءَهم العلمي لا ينتهي عبر القرون والأزمان؛ لذا كان البحثُ والكشفُ عن هذه الجهود والعطاءات متواصلًا كذلك عبر القرون، لذا كان تفكير الباحث في هذه المَرّة عن استخراج جهود علماء دولته ومنطقته في أعزّ فَنّ من فنون العلم، ألَا وهو علم (أصول التفسير) الذي به يُفْهم كلام الله تعالى على وجهه الصحيح، وبه نُزِيل عن القرآن وتفسيره كثيرًا مما عَلِقَ به من أوهام الواهمين، وضلال المضلِّين، وزَيْف الزائفين. وقد شهدتْ دولة نيجيريا منذ القرن الثاني عشر الهجري عهدًا ذهبيًّا من الحركة الثقافية والعِلْمِيّة، وذلك بفضل قيام دولة الشيخ عثمان بن فودي فيها، وهي دولة إسلامية كبيرة دام نفوذها المتواصل نحوًا من مائتي سنة؛ أي ما يقرب من قرنَيْن من الزمن، وقد أنتج علماء هذه الدولة ومَن أتى بعدهم من أبناء نيجيريا الغرّاء كثيرًا من الكتب والمؤلَّفات العِلْمِيّة الكثيرة، ما زال كثير منها مخطوطًا أو مفقودًا أو منسيًّا أو مهملًا، وكان من مباحث هذه المؤلَّفات والكتب مسائل في علم (أصول التفسير)، رأى الباحثُ استخراجَها ومناقشتها على ضوء النقاش المعاصر الذي يدور حول مسائل هذا العلم ومباحثه؛ لمعرفة الأهم من هذه المسائل والمباحث وتصنيفها حسب أهميتها لمعرفة ما له علاقة بفهم تفسير القرآن فهمًا صحيحًا وما لا علاقة له به.

وقبل عرض المباحث التي وردتْ في كتب ومؤلّفات علماء نيجيريا في علم أصول التفسير هاكم أسماء المؤلَّفات التي وردت فيها هذه المباحث مرتّبة حسب وفيات مؤلِّفيها:

أولًا: الشيخ عثمان بن فودي (ت:١٢٣٢هـ): أورد الشيخ عثمانُ بن فودي بعضَ مسائل أصول التفسير في بعض كتبه، وهي:

١. تنبيه الحكّام.

٢. حصن الأفهام من جيوش الأوهام.

٣. كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمّات.

ثانيًا: الشيخ عبد الله بن فودي (ت:١٢٤٦هـ): أورد الشيخ عبد الله بن فودي بعضَ مسائل أصول التفسير في بعض كتبه، وهي:

١. نيل السّول من تفاسير الرسول.

٢. منظومة (مفتاح التفسير).

٣. منظومة (سلالة المفتاح) مختصر مفتاح التفسير.

ثالثًا: الأمير محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي (ت:١٢٥٣هـ): أورد الأمير محمدُ بلو بعضَ مسائل أصول التفسير في منظومته التي نَظَم فيها بعض ما جاء في مقدّمة تفسير ابن جزيّ (التسهيل لعلوم التنزيل)، في المعاني والعلوم التي

تضمّنها القرآن أو قصد إلى بيانها وشرحها وتفصيلها. وكذلك كتابه (غاية السّول في تفاسير الرسول) الذي خصّصه لجمع الأصل الثاني من أصول التفسير وهو التفسير النبوي.

وأمّا في المبحث الثاني من هذا البحث فسوف يتحدّث الباحثُ عن جهود العلماء الذين أَتَوا بعد الشيخ عثمان بن فودي وأخيه عبد الله بن فودي وابنه محمد بلو، ويناقش ما في كتبهم من مسائل علم (أصول التفسير)، وهم:

أولًا: الوزير الشيخ محمد بن الحاج عبد الله البرناوي البِدَوِي (ت:١٣٧٤هـ): أورد الوزير محمد بن الحاج عبد الله بعضَ مسائل أصول التفسير في منظومته في علوم القرآن التي سماها بـ(منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير).

ثانيًا: الأستاذ الدكتور محمد كبير يونس (ما زال حيًّا): لقد تحدّث الدكتور محمد كبير عن أصول التفسير بشكلٍ مستفيض، وذلك في مؤلَّفَيْن من كتبه، وهما:

١. الدراسات في أصول التفسير.

٢. الشرح والدراسة الموضوعية لمقدّمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير.

ثالثًا: أبو رفيدة الأستاذ محمد كبير بن محمد (ما زال حيًّا): نَظَم هذا العالمُ أصولَ التفسير في منظومة عِلْمِيّة وجيزة احتوت على مائة بيت سمَّاها: (فصول التيسير منظومة في أصول التفسير).

وقد تَمَّ اعتبار الموضوعات التي استخرجها الباحثُ من هذه المؤلَّفات كموضوعات علم (أصول التفسير)، مع أنَّ بعض هذه المؤلَّفات لم يُعَنْوِنْها مؤلِّفُوها بمصطلح (أصول التفسير)؛ لأنَّ موضوعات علم (أصول التفسير) في الأصل لم تَرِد في مؤلّفات (أصول التفسير) بدايةً، إلّا بعد استقلاله عن علم التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه، بل وعلوم الحديث مثل ما يتعلّق بطبقات المفسِّرين وأصح الأسانيد وأضعفها أو أوهاها، فإنَّها في الأصل من مباحث علوم الحديث والجرح والتعديل؛ لأنَّ أغلب مباحث وموضوعات (أصول التفسير) مستخرَجة من العلوم السابقة.

ومما جعل الباحثُ يعتبر بعضَ الموضوعات من موضوعات علم (أصول التفسير) كونها تخدم المفسِّر في فهم القرآن الكريم فهمًا صحيحًا، وتُعِينُه في عملية تفسيره وتأويله، وعلى هذا جرى أغلب مَن ألَّف في (أصول التفسير) من المعاصِرين؛ فإنَّهم إمّا تقليدًا للسابقين، كالذين ناقشوا المسائل التي تحدَّث عنها ابنُ تيمية في مقدّمته في (أصول التفسير)، وإمّا اجتهادًا في إدخال بعض موضوعات علوم القرآن -التي تنصب في القواعد والضوابط التي تنظّم عملية فهم معاني القرآن جملة أو تفصيلًا- ضمن مباحث علم أصول التفسير.

هذا هو المنهج الذي سلكه الباحثُ في استخراج موضوعات (أصول التفسير) من مؤلَّفات علماء نيجيريا الذين لم يُعَنْوِنُوا مؤلَّفَاتهم بمصطلح (أصول التفسير)، وأمّا مؤلَّفات علماء نيجيريا المعاصرين فإنَّ الموضوعات التي وردتْ فيها هي موضوعات متداولة في المؤلَّفات الموسومة بـــ(أصول التفسير)، وأغلب موضوعاتها هي بحقٍّ من موضوعات أصول التفسير، ولا بأس بعرض هذه الموضوعات بشكلها التفصيلي، وهي كالآتي:

١. تعريف أصول التفسير، والتنويه برسالة ابن تيمية وأهميتها في تأصيل هذا العلم.
٢. مظانّ وجود مسائل أصول التفسير من كتبِ العلماء والعلوم التي لها علاقة به.
٣. تعريف التفسير والفرق بينه وبين التأويل.
٤. الفرق بين المفسِّر المجتهد والمفسِّر الحاكي.
٥. الأصول التي يدور عليها التفسير.
٦. مآخذ التفسير أو طرق التفسير وأنواعه.
٧. نشأة التأليف في التفسير ومناهج مؤلِّفيه في كتابته.
٨. أنواع التفسير باعتبار معرفة الناس به وباعتبار طريق الوصول إليه.
٩. شروط المفسِّر المجتهد والحاكي وآدابهما.
١٠. تفسير النبي ﷺ ومنزلة السُّنَّة في تفسير القرآن.

١١. المفسِّرون من الصحابة ودرجات أسانيدهم في التفسير.

١٢. التابعون وطبقاتهم في التفسير.

١٣. الإجماع والاختلاف في التفسير.

١٤. أسباب الاختلاف في التفسير.

١٥. العلوم التي تضمّنها القرآن أو مقاصد القرآن.

١٦. حكم التفسير بالرأي، ومعنى الحديث الوارد في النهي عنه.

١٧. قواعد مهمة للمفسِّر؛ (قواعد الضمائر، قواعد التذكير والتأنيث، قواعد التنكير والتعريف، قواعد الإفراد والجمع، قاعدة مقابلة الجمع، قاعدة الألفاظ التي يُظَنّ بها الترادف وليست من المترادف، قاعدة السؤال والجواب، قاعدة الاسم والفعل والمصدر، قواعد في تقدير المحذوف، أهمية معرفة الوجوه والنظائر للمفسِّر).

١٨. المعاني والأدوات التي يحتاج المُفَسِّر إلى معرفتها.

١٩. الشروط التي يراعيها المفسِّر عند إعرابه لكلمات القرآن.

٢٠. الإسرائيليات وحُكْمها عند تفسير القرآن.

هذا ما تَمَّ رَصْدُه من مباحث أصول التفسير ومسائله حسب نظر الباحث وتصنيفه، في الكتب التي سبق ذِكْر أسمائها من مؤلَّفات علماء نيجيريا، وهي موضوعات تمّت الإشارة إليها أو الحديث الموجَز عنها على يدي هؤلاء العلماء، وسوف يسلك الباحثُ في عرض هذه المباحث منهجَ العرض

والتحليل عند كلّ عالم من هؤلاء العلماء، وبيان الجديد الذي أضافه أو بيان المصدر الذي نقل منه، وقد قَسَّم الباحثُ جهودَ هؤلاء العلماء حسب الزمن الذي عاشوا فيه، فقسَّمهم إلى طائفتين: طائفة عاشوا ما بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، ومؤلَّفات هذه الطائفة غير مُعَنْوَنَة بمصطلح (أصول التفسير)، وطائفة عاشوا ما بين القرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر، وأغلبها عَنْوَنَتْ كُتُبَها بمصطلح (أصول التفسير).

وقد قسَّم الباحثُ بحثَه إلى مقدّمة، ومبحثَيْن، تحتهما مطالب، ثم الخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والهدف منه، ومنهج الباحث.

المبحث الأول: جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير في عهد الدولة الفودوية العثمانية، ويحتوي على ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: جهود الشيخ عثمان بن فودي في أصول التفسير.

المطلب الثاني: جهود الشيخ عبد الله بن فودي في أصول التفسير.

المطلب الثالث: جهود الأمير محمد بلو في أصول التفسير.

المبحث الثاني: جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير بعد سقوط الدولة الفودوية العثمانية، ويحتوي هذا المبحث أيضًا على ثلاثة مطالب كما يأتي:

المطلب الأول: جهود الوزير الشيخ محمد بن الحاج عبد الله في أصول التفسير.

المطلب الثاني: جهود الدكتور محمد كبير يونس في أصول التفسير.

المطلب الثالث: جهود محمد كبير بن محمد أبو رفيدة في أصول التفسير.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير في القرن الثالث عشر الهجري:

المطلب الأول: جهود الشيخ عثمان بن فودي (ت:١٢٣٢هـ) في أصول التفسير:

أولًا: ترجمة الشيخ عثمان بن فودي:

وُلِدَ الشيخ عثمان بن فودي في أواخر شهر صفر من عام (١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م)، من أبوين صالِحَيْن، هما: والده محمد بن عثمان المعروف بفودي، وهي كلمة فولانية بمعنى (الفقيه)[١].

نشأ الشيخ عثمان بن فودي في أسرة مُسلمة صالحة، فكان نسيجًا وحده، إنَّ حياة الشيخ عثمان بن فودي قد تُوِّجَت بكثير من العلماء الأعلام في علوم اللغة العربية والعقائد والتفسير والحديث والفقه، فبهذا نستطيع أن نقطع بأنه قد نشأ وترعرع في بيئته الخاصّة بعلم وصلاح وعبقرية؛ الأمر الذي سهّل له الطريق في الدعوة إلى الله وتأسيس دولة الإسلام في نيجيريا الممتدة إلى دولة النيجر، وذلك كلّه قبل وصول الاحتلال الإنجليزي والفرنسي إلى المنطقة بأكثر من قرنٍ من الزمن[٢].

---

(١) انظر: كتاب النسب، عبد الله بن فودي، ص٢. وانظر: الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، محمد لواء الدين أحمد، ص٨٣. وانظر مقدمة تحقيق كتابه: شمس الإخوان يستضيئون به في أصول الأديان، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد حسن محمد نور، ص٢٠.

(٢) انظر: الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، الدكتور/ محمد لواء الدين أحمد، ص٨٦- ٨٧.

مؤلَّفاته:

تُشَكِّل مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي ثروةً هائلة في الثقافة الإسلامية، وقد كثرتْ مؤلَّفَاته في علم أصول الدِّين والتوحيد ومحاربة البِدَع والمنكرات والعوائد الذّميمة، ولا يسع الباحث هنا أن يذكر جميع مؤلَّفات الشيخ عثمان وآثاره العِلْمِيّة لأنها كثيرة، فمنها:

١. إحياء السُّنَّة وإخماد البِدْعة؛ بيان البدع الشيطانية التي أحدثها الناس في أبواب المِلّة المحمدية.

٢. بيان وجوب الهِجْرة على العباد، وبيان وجوب نَصْب الإمام، وإقامة الجهاد.

٣. حصن الأفهام من جيوش الأوهام.

٤. شفاء الغليل فيما أشكل من كلام شيخ شيوخنا جبريل.

٦. عمدة البيان في العلوم التي وجبَتْ على الأعيان.

٧. ترويح الأُمّة في بيان تيسير الملّة.

٨. مصباح لأهل هذه الأزمان من أهل بلاد السودان ومَنْ شاء الله من أهل البلدان.

٩. موافقة فتوى الطفيلي لكلام محمد بن يوسف السنوسي.

١٠. نجم الإخوان يهتدون به في أمور الزمان.

١١. توقيف المسلمين على حكم مذاهب المجتهدين.

وغيرها من المؤلَّفَات والرسائل الكثيرة[١].

وفاته:

تُوفي الشيخ عثمان بن فودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جمادى الآخرة سنة: ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م في غربي مدينة صكتو (sokoto) عاصمة الدولة العثمانية الفودية، ودُفِنَ فيها وعمره ثلاث وستون سنة (٦٣)، وكانت وفاتُه نقطةَ تحوّل خطير في مجرى مسيرة تاريخ المنطقة، وكانت حياة الشيخ عثمان حافلة بالدعوة والجهاد والإصلاح وتأسيس الخلافة والقيادة الإسلامية[٢].

ثانيًا: مسائل أصول التفسير التي وردت في مؤلَّفَات الشيخ عثمان بن فودي:

قد عثر الباحثُ على أربعة موضوعات في (أصول التفسير) من خلال مطالعته لمؤلَّفات الشيخ عثمان بن فودي، وهذه الموضوعات هي:

---

(١) انظر: الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، الدكتور/ محمد لواء الدين أحمد، ص١٠٢- ١٠٣.

(٢) انظر: الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، الدكتور/ محمد لواء الدين أحمد، ص٨٧- ٨٨.

١. حُكْم التفسير بالرأي، ومعنى الحديث الوارد في النهي عنه.

٢. الفرق بين المفسِّر المجتهد والمفسِّر الحاكي.

٣. أنواع التفسير.

٤. أهمية اللغة العربية في معرفة تفسير القرآن.

وسبب اعتبار الباحث لهذه الموضوعات من بين موضوعات علم أصول التفسير؛ لأنها وردت عند المتقدِّمين من خلال مقدِّمات تفاسيرهم للقرآن وجعلوها كمفتاح لمعرفة فنِّ التفسير وقواعده وأصوله، وعلى رأسهم ابن جرير الطبري؛ فإنَّ الموضوع الأوّل وهو حُكم التفسير بالرأي والموضوع الثالث وهو أنواع التفسير المشهورة المرويّة عن ابن عباس قد وَرَدَا عنده في مقدّمة تفسيره كما ستأتي الإشارة إلى ذلك، وقِسْ على ذلك بقية الموضوعات.

والمنهج الذي سيسير عليه الباحثُ في عرض هذه الموضوعات عند الشيخ عثمان هو الإشارة إلى من تكلّم عن هذه الموضوعات قبل الشيخ عثمان ابن فودي من علماء التفسير وعلوم القرآن، وبعد ذلك ذِكْر النصوص التي نقلها ابنُ فودي عنهم وتوثيقها في هامش البحث، وإليكم النقاش عن هذه الموضوعات الأربعة:

١. حكم التفسير بالرأي ومعنى الحديث الوارد في النهي عنه:

هذه المسألة من مسائل أصول التفسير، وهي من مسائل أصول التفسير الواردة عند ابن جرير الطبري في مقدّمة تفسيره، حيث بوّب لها بقوله: «ذِكر

بعض الأخبار التي رُوِيَت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي»[(١)]، وكذلك وردت هذه المسألة عند ابن العربي في كتابه (قانون التأويل)، حيث بوّب لها بقوله: «ذِكْر القول في تفسير القرآن بالرأي»[(٢)]، وابن تيمية في مقدّمته في أصول

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٧- ٧٩). قال ابن جرير الطبري بعد أن أَوْرَدَ الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن تفسير القرآن بالرأي: «وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحّة ما قُلنا: من أنّ ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلّا بنصّ بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه؛ فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه. بل القائل في ذلك برأيه -وإن أصاب الحقّ فيه- فمخطئ فيما كان من فعله، بقيله فيه برأيه؛ لأنّ إصابته ليست إصابة موقِن أنه محقّ، وإنما هو إصابة خارص وظانّ. والقائل في دين الله بالظنّ، قائل على الله ما لم يعلم. وقد حرم الله -جلّ ثناؤه- ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فالقائل في تأويل كتاب الله، الذي لا يدرك علمه إلّا ببيان رسول الله ﷺ الذي جعل اللهُ إليه بيانه، قائل بما لا يعلم وإن وافق قيله ذلك في تأويله، ما أراد الله به من معناه؛ لأن القائل فيه بغير علم، قائل على الله ما لا علم له به». جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٨- ٧٩).

(٢) يقول ابن العربي: «ذِكْر القول في تفسير القرآن بالرأي؛ قلنا: ليس في الوعيد على ذلك حديث صحيح، لكنه معنى صريح في الملّة حتى في الدّين. والرأي مصدر رأيتُ بقلبي، كما أنّ الرؤيةَ مصدر رأيت بعيني، ومِن رأي القلب ما يكون باطلًا، ومنه ما يكون حقًّا؛ فأمّا الحقّ فكلّ رأي يكون عن دليل، وأمّا الباطل ما كان عن هوى مجرّد... والضابط لهذا كلّه أن يكون الناظر في القرآن يلحظه بعين التقوى، ولا يميل به إلى رأي أحد للهوى، وإنما ينظر إليه من ذاته ابتغاء علم الله ومرضاته، وهو الأول. الثاني: أن يكون نظره بعد استقلاله بشروط النظر كما قدّمنا، ولا يسترسل على جميعه، وهو لم يستوفِ شروط الناظر فيه، فإنّ أصل التخليط في تفسير مَن تسوَّر -ممن لا يستكمل شروط النظر فيه- عليه». قانون التأويل، ابن العربي، ص٦٥٩- ٦٦٠.

التفسير، حيث أورد لها الأدلة النقلية والعقلية على حُرْمَة التفسير بالرأي الذي لا يُبْنَى على العلم[1]، وكذلك وردتْ هذه المسألة عند الإمام الشاطبي في كتابه

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٣٨. قال ابن تيمية: «فأمّا تفسير القرآن بمجرّد الرأي فحرام، حدثنا مؤمّل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار). حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار)... وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شدّدوا في أن يفسَّر القرآن بغير علم. وأمّا الذي رُوي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسّروا القرآن، فليس الظنّ بهم أنهم قالوا في القرآن وفسّروه بغير علم أو من قِبَل أنفسهم. وقد رُوي عنهم ما يدلّ على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قِبَل أنفسهم بغير علم. فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلَّف ما لا علم له به، وسلك غير ما أُمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأتِ الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخفّ جُرْمًا ممن أخطأ، والله أعلم». مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٤٤- ٤٥.

ثم قال ابن تيمية في بيان عدم دلالة الآثار المروية في التفسير بالرأي على حرمته لمن له العلم به، فقال: «فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرّجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به. فأمّا من تكلّم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعًا فلا حرج عليه؛ ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلّموا فيما علموه وسكتوا عمّا جهلوه، وهذا هو الواجب على كلّ أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي مِن طرُق: (مَن سُئل عن علم فكتمه أُلجِمَ يوم القيامة بلجامٍ من نار)». مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٤٤- ٤٥.

(الموافقات)[1]، وكذلك الإمام الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) ناقشها تحت النوع الحادي والأربعين وهو «معرفة تفسيره وتأويله»[2]، والإمام

(١) قال الشاطبي في الموافقات: «إعمال الرأي في القرآن جاء ذمُّه، وجاء أيضًا ما يقتضي إعماله، وحسبك من ذلك ما نُقل عن الصدِّيق؛ فإنه نُقِل عنه أنه قال، وقد سُئل في شيء من القرآن: (أيّ سماء تظلُّني، وأيّ أرض تقلُّني إنْ أنا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم؟!)، وربما رُوي فيه: (إذا قلت في كتاب الله برأيي). ثم سُئل عن الكلالة المذكورة في القرآن، فقال: (أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمنِّي ومن الشيطان، الكلالة كذا وكذا). فهذان قولان اقتضيَا إعمال الرأي وتركه في القرآن، وهما لا يجتمعان». وأخيرًا قرّر الشاطبي جواز التفسير بالرأي لكن لا على الإطلاق؛ لذا قال: «فإطلاق القول بالتوقيف والمنع من الرأي لا يصح». ثم بَيَّن الشاطبي أنَّ الرأي ضربان: الرأي الجاري على موافقة كلام العرب وموافقة الكتاب والسُّنّة، فمثل هذا مقبول من صاحبه حتى في تفسير القرآن. والضرب الثاني من الرأي هو الرأي الذي لم يُبْنَ موافقًا لكلام العرب ولا الأدلة الشرعية، قال الشاطبي في حكم هذا الضرب من الرأي: «وفي هذا القسم جاء من التشديد في القول بالرأي في القرآن ما جاء؛ كما روي عن ابن مسعود: (ستجدون أقوامًا يَدْعُونكم إلى كتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم؛ فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدّع، وإياكم والتنطّع، وعليكم بالعتيق». وعن عمر بن الخطاب: (إنما أخاف عليكم رجلين: رجل يتأوّل القرآن على غير تأويله، ورجل ينافس الملك على أخيه). وعن عمر أيضًا: (ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاه إيمانه، ولا من فاسق بيِّنٌ فسقه، ولكني أخاف عليها رجلًا قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه، ثم تأوّله على غير تأويله)». وهذا هو تحقيق الشاطبي في مسالة تفسير القرآن بالرأي لخّصته من كتابه الموافقات. انظر: الموافقات، الشاطبي، (٤/ ٢٧٦- ٢٨١).

(٢) قال الزركشي في البرهان: «ولا يجوز تفسير القرآن بمجرّد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ١٦٩]، وقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤]، فأضاف البيان إليهم، وعليه حملوا قوله ﷺ: (مَنْ قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)، رواه البيهقي من طرُق من حديث ابن عباس وقوله =

السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) ناقشها ضمن مسألة «شروط المفسِّر وآدابه» تحت النوع الثامن والسبعين.

وقد لخّص الشيخ عثمان بن فودي كلامَه عن هذه المسألة من كتاب (الإتقان) للسيوطي، وجعلها في المسألة الثالثة من كتابه المسمى (كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمات)، قال الشيخ عثمان بن فودي: «المسألة الثالثة في بيان ما عليه العمل وما لا في أمر تفسير القرآن؛ قال نصر بن محمد بن إبراهيم: رُوي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ قال: (ومَنْ قال في القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار). قال عبد الرحمن السيوطي في (الإتقان) قال الماوردي: (قد حمل بعض المتورّعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده ولو صحبتها الشواهد

=

ﷺ: (مَنْ تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ). وقال البيهقي في شعب الإيمان: هذا إن صح فإنما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه فمثل هذا الذي لا يجوز الحُكْم به في النوازل وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، وأمّا الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز، وهذا معنى قول الصدّيق: (أيّ سماء تظلُّني وأيّ أرض تقلُّني إذا قلتُ في كتاب الله برأيي)، وقال في المدخل: في هذا الحديث نظر، وإن صح فإنما أراد -والله أعلم- فقد أخطأ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدّوا إلينا من سنن رسول الله ﷺ ما يكون تبيانًا لكتاب الله». البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٦١- ١٦٢).

ولم يعارض شواهدَها نصٌّ صريح، وهذا عدول عمّا تعبّدنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣]، ولو صحّ ما ذهب إليه لم يُعْلَم شيء إلّا بالاستنباط ولما فَهم الأكثرون من كتاب الله شيئًا، وإن صحّ الحديث فتأويله أنّ مَن تكلّم في القرآن بمجرّد رأيه ولم يعرج على سوى لَفْظه وأصاب الحقّ فقد أخطأ الطريق، وإصابته اتفاق، إذِ الغرض أنه مجرّد رأي لا شاهد له، وفي الحديث: (القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه) أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس»[(١)].

ثم قال الشيخ عثمان بن فودي معلّقًا على كلام الإمام الماوردي الذي نقله من (الإتقان) للسيوطي: «إذا فهمتَ هذا عرفتَ بطلان ما ذهب إليه هذا المتورّع؛ إذْ جملة الأقوال التي ذُكِرَتْ في معنى حديث (من فسَّر القرآن برأيه) وغيره مما ورد في الأخبار والآثار من النهي عن تفسير القرآن بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: تفسير المجتهدين ما يُحتاج إليه في التفسير من غير تحصيل العلوم التي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

---

(١) كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمات، الشيخ عثمان بن فودي، ص٦٠-٦١.

الثالث: التفسير المقرّر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلًا، والتفسير تابعًا له فيرد عليه بأيّ طريق أمكن، وإن كان ضعيفًا.

الرابع: التفسير أنَّ مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ذَكَرَ هذه الأقسامَ كلَّها ابنُ النقيب، وأوردها عبد الرحمن السيوطي في (الإتقان). إذا فهمتَ هذا عرفتَ أنَّ العمل ليس على ما ذهب إليه المتورّع، بل والذي عليه العمل جواز تفسير المجتهد واستنباطه فيما يحتاج إليه في التفسير إن كان جامعًا للعلوم التي يحتاج المفسِّر المجتهد إليها، وهي خمسة عشر عِلْمًا كما قال عبد الرحمن السيوطي في (الإتقان)»[(١)].

وأمّا في كتاب (تنبيه الحكام) للشيخ عثمان بن فودي، فقد نقل الشيخ عن السيوطي في (الإتقان) أنَّ العلماء قد انقسموا إلى طائفتين من حيث جواز القول في القرآن بالرأي وعدمه:

الطائفة الأولى: قال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسيرَ شيء من القرآن وإن كان عالمًا أديبًا متّسمًا في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار،

(١) كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمات، الشيخ عثمان بن فودي، ص٦٠-٦١. وانظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٤/ ٢١٩- ٢٢٠).

وليس له إلّا أن ينتهي إلى ما روي عن النبي ﷺ في ذلك، أو عمّن شاهد التنزيل من الصحابة، أو من أخذ منهم من التابعين، واحتجوا بقوله ﷺ: (مَنْ فَسَّر القرآن برأيه فقد أخطأ»، وفي رواية: (مَنْ قال في القرآن برأيه فقد كفر).

الطائفة الثانية: يجوز تفسيره لمن كان جامعًا للعلوم التي يحتاج المفسّر إليها وهي خمسة عشر علمًا، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

هذا ما ذكره الشيخ عثمان بن فودي في حكم التفسير بالرأي ناقلًا عن السيوطي والكلام أصله عند الزركشي في (البرهان في علوم القرآن) منسوبًا إلى الراغب الأصفهاني في مقدّمة تفسيره[(١)].

وقد حقّق الشيخ عثمان بن فودي هذا الخلاف الوارد في حكم تفسير القرآن بالرأي، وبَيَّن الراجح من بَيْنِ ما قيل في جواز التفسير به، فذهب إلى أنَّ ذلك جائزٌ لمن اتّصف بالشروط التي ذكرها العلماء، فقال: «والحاصل أنَّ مُجْمَل ما ذُكِر عنهم من النهي عن تفسير القرآن إنما هو في حقّ من لم يستحقّه ولم يكن أهلًا له؛ لقصوره عنه ولعدم تبحّره في العلوم التي يحتاج المفسِّر إليها، وأمّا مَن حملَها بحسب الإمكان فواجب عليه ذلك، وأمّا مَنْ لا فلا»[(٢)].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٦٤). وانظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٤/ ٢١٣). وانظر: تنبيه الحكّام، الشيخ عثمان بن فودي، ص٥- ٦.

(٢) تنبيه الحكّام، الشيخ عثمان بن فودي، ص٤- ٥.

٢. الفرق بين المفسِّر المجتهد والمفسِّر الحاكي:

هذه المسألة متعلِّقة بالمسألة السابقة، وقد ناقشهما الشيخ عثمان بن فودي معًا في كتابه: (كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمّات)، وناقشها كذلك على انفراد في كتابه: (حصن الأفهام من جيوش الأوهام)، وخلاصة رأيه وفهمه لهذه المسألة: أنَّ الشروط التي يذكرها العلماء في المفسِّر -وهي خمسة عشر شرطًا، كما ذكرها السيوطي في الإتقان- هي شروط المفسِّر المجتهد لا المفسِّر الحاكي فإنه لا يُشترط فيه هذه الشروط.

وقد نسب الشيخ عثمان بن فودي مَنْ زعمَ أنَّ شروط المفسِّر المجتهد هي شروط المفسِّر الحاكي =إلى الجهل، ووصف القول بذلك بالبطلان إجماعًا من غير خلاف في ذلك بين العلماء، قال الشيخ عثمان بن فودي في «الوهم الثمانون» من كتابه (حصن الأفهام من جيوش الأوهام): «ومن تلك الأوهام: اعتقاد بعضهم أنَّ شروط مفسِّري القرآن على طريق الاجتهاد مشروطة لمن يفسّره على طريق الحكاية، وهذا أيضًا باطلٌ ووهمٌ على الإجماع، والذي أدَّاهم إلى هذا الوهم عدم معرفة الفَرْق بين المفسِّر والحاكي، وشروط المفسِّر خمسة عشر علمًا كما قال عبد الرحمن السيوطي في (الإتقان)، وهي: اللغة، والنحو، والتصريف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع، وعلم القراءات، وأصول الدِّين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه،

وعلم الموهبة. وهذه الشروط كلّها للمفسِّر على سبيل الاجتهاد، ولا تُشترط لمن يفسِّر على سبيل الحكاية»[١].

وقد بَيّن الشيخ عثمان بن فودي جواز التفسير على سبيل الحكاية وكيفية ذلك وشروطه، فقال: «وقد ذكر غيرُ واحد من علماء السُّنَّة أنَّ الحكاية جائزة بلا خلاف ولو لمن لم يعرف علم النحو واللغة، إذا كان المفسِّر محقّقًا والطالب يحكي لا يزيد شيئًا على مقدار ما سمع، والمراد بتلك الزيادة الممنوعة للحاكي كما بيّنه أبو الليث هو أنْ يستخرج من الآية حُكمًا أو دليلًا لحُكْم على طريق الاجتهاد والاستنباط كما يفعله المفسِّر المجتهد...، وأمّا مَنْ لم يعرف وجوه اللغة فلا يجوز أن يفسّره إلّا بمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير، ولو أنه يعلم التفسير فأراد أن يستخرج من الآية حُكْمًا أو دليلًا فلا بأس به. ولو قال: المراد كذا، من غير أنْ يسمع فيه شيئًا، فلا يحِلّ، وهذا الذي نُهِي عنه. انتهى كلام أبي الليث، وقد أورده عبد الرحمن السيوطي في (الإتقان) في النوع الثامن والسبعين، انظره هناك»[٢].

وقال الشيخ عثمان بن فودي في بيان وَهْمِ كثيرٍ من الطلبة وعدم تفريقهم بين شروط المفسِّر المجتهد والمفسر الحاكي: «إذا أنعمتَ النظر فيما تقدّم

(١) حصن الأفهام من جيوش الأوهام، الشيخ عثمان بن فودي، ص١٤٠- ١٤٢.

(٢) حصن الأفهام من جيوش الأوهام، الشيخ عثمان بن فودي، ص١٤٠- ١٤٢.

ذِكْرُه من شروط المفسِّر عرفتَ أنها مشروطة لمن يفسّر القرآن على طريق الاجتهاد لا لمن يفسّره على طريق الحكاية، وقد وَهِمَ مَن اشترطها على الحاكي، وذلك الوهم شائع معروف في الطلبة على ما عرفناه»[(١)].

والتفريق بين المفسِّرين حسب اكتمال الشروط التي تُشترط لمن يفسِّر كتاب الله لم ينفرد به الشيخ عثمان بن فودي ولا الإمام السيوطي الذي استفاد منه الشيخ عثمان بن فودي هذا المبحث، بل كتب فيه الشاطبيُّ بحثًا في كتابه (الموافقات) تحت مبحث «الكتاب» في المسألة الرابعة عشرة منه، حيث عنونه بقوله: «إعمال الرأي في القرآن»، فقال بعد أن لخّص الكلام في المسألة وأورد لها الأدلة: «فالذي يستفاد من هذا الموضع أشياء؛ منها: التحفُّظ من القول في كتاب الله تعالى إلّا على بَيِّنة؛ فإنّ الناس في العلم بالأدوات المحتاج إليها في التفسير على ثلاث طبقات؛ إحداها: مَن بلَغ في ذلك مبلغ الراسخين كالصحابة والتابعين ومَن يليهم، وهؤلاء قالوا مع التوقّي والتحفّظ، والهيبة والخوف من الهجوم؛ فنحن أَوْلَى بذلك منهم إنْ ظننّا بأنفسنا أنّا في العلم والفهم مثلهم، وهيهات! والثانية: مَن عَلِمَ من نفسه أنه لم يبلغ مبالغهم ولا داناهم؛ فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه. والثالثة: مَنْ شكّ في بلوغه مبلغ أهل الاجتهاد، أو ظنّ ذلك في بعض علومه دون بعض؛ فهذا أيضًا داخل تحت حكم المنع من

(١) كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا، في مسائل عشرة مهمات، الشيخ عثمان بن فودي، ص٦٣.

القول فيه؛ لأن الأصل عدم العلم، فعندما يبقى له شكّ أو تردّد في الدخول مدخل العلماء الراسخين؛ فانسحاب الحكم الأول عليه باقٍ بلا إشكال، وكلّ أحد فقيه نفسه في هذا المجال، وربما تعدّى بعض أصحاب هذه الطبقة طَوْره؛ فحسن ظنّه بنفسه، ودخل في الكلام فيه مع الراسخين، ومن هنا افترقَتْ الفِرَق، وتباينَتْ النِّحَل، وظهر في تفسير القرآن الخلل. ومنها: أنّ مَن ترك النظر في القرآن، واعتمد في ذلك على مَنْ تقدَّمه، ووكَل إليه النظر فيه غير ملوم، وله في ذلك سعة إلّا فيما لا بدّ له منه، وعلى حكم الضرورة»[(١)].

٣- أنواع التفسير:

هذه المسألة من مسائل أصول التفسير، وقد تعرّض لها الزركشي في (البرهان) في النوع الحادي والعشرين، والسيوطي في (الإتقان) في النوع الثامن والسبعين، وهو معرفة «شروط المفسِّر وآدابه»، تحت فصل سمّاه بـ«فصل في أمهات مآخذ التفسير»، وذكرها ابن جرير الطبري في مقدّمة تفسيره، حيث بَوَّب لها بقوله: «القول في الوجوه التي مِن قِبَلها يُوصل إلى معرفة تأويل القرآن».

وأنواع التفسير التي نقلها الشيخ عثمان بن فودي في كتابه (حصن الأفهام من جيوش الأوهام) من كتاب (الإتقان) للسيوطي عن ابن عباس هي التي

(١) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، (٤/ ٢٨٣- ٢٨٤).

شرحها ابن جرير الطبري تحت العنوان السابق التي بوَّب لها في مقدمة تفسيره، ونصُّ الأثر المروي عن ابن عباس في أنواع التفسير هو قوله: «التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله».

وقد قام ابن جرير الطبري والزركشي بشرح هذه الوجوه الأربعة للتفسير أو أنواع التفسير عند ابن عباس، وبيان مضمونها، وخلاصة شرحهما لهذه الوجوه كما يأتي:

النوع الأول للتفسير: تفسير تعرفه العرب من كلامها: قال ابن جرير في شرح هذا النوع من التفسير: «وذلك: إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفاتها الخاصّة دون ما سواها، فإنّ ذلك لا يجهله أحد منهم. وذلك كسامع منهم لو سمع تاليًا يتلو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١- ١٢]، لم يجهل أنّ معنى الإفساد هو ما ينبغي تَرْكه مما هو مضرّة، وأنّ الإصلاح هو ما ينبغي فِعْلُه مما فِعْله منفعة، وإنْ جهل المعاني التي جعلها الله إفسادًا، والمعاني التي جعلها الله إصلاحًا. فالذي يعلمه ذو اللسان -الذي بلسانه نزل القرآن- من تأويل القرآن، هو ما وصفتُ: من معرفة أعيان المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفاتها الخاصّة،

دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيآتها التي خصّ اللهُ بعلمها نبيّه ﷺ، فلا يدرك علمه إلّا ببيانه، دون ما استأثر الله بعلمه دون خلقه»[(١)].

النوع الثاني للتفسير: تفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته: قال ابن جرير الطبري في شرح هذا النوع من التفسير: «وهذا الوجه الرابع الذي ذكره ابن عباس: من أنّ أحدًا لا يُعذر بجهالته، معنى غير الإبانة عن وجوه مطالب تأويله، وإنما هو خبر عن أنّ مِن تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به. وقد رُوي بنحو ما قلنا في ذلك أيضًا عن رسول الله ﷺ خبر في إسناده نظر، حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت عمرو بن الحارث يحدّث عن الكلبي، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُعذر أحد بالجهالة به، وتفسير تفسّره العرب، وتفسير تفسّره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله -تعالى ذِكره-، ومن ادّعى عِلْمَه سوى الله -تعالى ذِكره- فهو كاذب»[(٢)].

النوع الثالث للتفسير: تفسير يعلمه العلماء: قال الزركشي في بيان هذا النوع من التفسير: «وهو ما يرجع إلى اجتهاد العلماء، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه، فالمفسِّر ناقل والمؤول

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٥).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٥- ٧٦).

مستنبِط، وذلك استنباط الأحكام وبيان المجمل وتخصيص العموم، وكلّ لفظ احتمل معنيين فصاعدًا فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل وليس لهم أن يعتمدوا مجرّد رأيهم فيه على ما تقدّم بيانه»[(١)].

النوع الرابع للتفسير: تفسير لا يعلمه إلا الله: قال ابن جرير في ذلك: «وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية؛ كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى بن مريم، وما أشبه ذلك؛ فإنّ تلك أوقات لا يعلم أحدٌ حدودها، ولا يعرف أحدٌ من تأويلها إلا الخبرَ بأشراطها؛ لاستئثار الله بعلم ذلك على خَلْقه»[(٢)].

وقد وافق الزركشي ابن جرير الطبري في شرح هذا النوع من التفسير حيث قال عنه: «هو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمّنة قيام الساعة ونزول الغيث وما في الأرحام وتفسير الروح والحروف المقطّعة، وكلّ متشابه في القرآن عند أهل الحقّ فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلّا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه: إمّا نصّ من التنزيل، أو بيان من النبي ﷺ، أو إجماع الأمة

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٦٦).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٤).

على تأويله؛ فإذا لم يرِد فيه توقيف من هذه الجهات عَلِمْنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه»[(١)].

لم يشرح ابن جرير الطبري الوجه الثالث من وجوه التفسير التي ذكرها ابن عباس، وإنما أضاف إلى ذلك أنَّ من أنواع التفسير: تفسير لا يعلمه إلا النبي ﷺ، وذلك أنَّ النبي ﷺ هو المكلَّف ببيان ما في القرآن كما قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤]، قال ابن جرير في شرح هذا النوع من التفسير النبوي المبيّن للقرآن: «مما أنزل الله من القرآن على نبيّه ﷺ ما لا يُوصل إلى علم تأويله إلّا ببيان الرسول ﷺ؛ وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره -واجبه وندبه وإرشاده-، وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيه، التي لم يُدرك علمها إلّا ببيان رسول الله ﷺ لأُمّته. وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلّا ببيان رسول الله ﷺ له تأويله بنصّ منه عليه، أو بدلالة قد نَصَبَها، دالّة أمّته على تأويله»[(٢)].

وقد ذكر الشيخ عثمان بن فودي نَظْمَ أنواع التفسير السابقة التي قالها ابن عباس وذلك في كتابه (تنبيه الحكام) حيث قال:

---

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٦٦).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/ ٧٤).

وَعِلْـــمُ تَفْسِـــيْرِ القُـــرْآنِ أَعْلَـــى ... مَـــا يَعْتَنِـــي بِـــهِ الفَتَـــى وَأَحْلَـــى
لِأَنَّـــهُ فَهْـــمُ خِطَـــابِ المَـــوْلَى ... فَكَـــانَ أَوْفَـــى مَطْلَبًـــا وَأَوْلَـــى
وَهُـــوَ عَلَـــى أَرْبَعَـــةٍ يُقَسَّـــمُ ... قِسْـــمٌ جَلِـــيٌّ ظَـــاهِرٌ لَا يُجْهَـــلُ
ثُـــمَّ الغَرِيْـــبُ مِـــنْ كَـــلَامِ العَـــرَبِ ... يَعْرِفُـــهُ أَهْـــلُ النُّهَـــى وَالأَدَبِ
وَالثَّالِـــثُ المُحْكَـــمُ حَـــظُّ العُلَمَـــا ... وَهُـــمْ رِجَـــالٌ أَوْضَـــحُوْهُ مَعْلَمَـــا
وَالرَّابِـــعُ المُشْـــتَبِهُ الخَفِـــيُّ ... يَعْلَمُـــهُ المُهَـــيْمِنُ العَلِـــيُّ
وَحَظُّنَـــا مِـــنْ عِلْمِـــهِ التَّعْظِـــيْمُ ... وَصِـــحَّةُ الإِيْمَـــانِ وَالتَّسْـــلِيْمُ
كَـذَا أَتَـى عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاس الرِّضَـى ... وَكَـانَ فِـي التَّفْسِـيْرِ سَـيْفًا يُنْتَضَـى (١)

٤. أهمية اللغة العربية في فهم القرآن واشتراطها لِمَنْ يفسّر القرآن:

ذكر الشيخ عثمان بن فودي أنَّ مِن آكدِ شروط المفسِّر الخمسة عشر هو علم العربية، قال: «ومن آكدِ ما يحتاج المُريد في ذلك -أعني في هذا الأصل وهو تفسير القرآن وتفسير أحاديث رسول الله ﷺ- العربية؛ لأنها من أعظم المهمّات لهذا الشأن، وقاله صاحب عنوان الإفادة، ونصه: ...وبعدُ: لما كان علم العربية من أعظم العلوم نفعًا، وأخصبها للرائد مرعى، كان طلبها واجبًا، قال مالك -رحمه الله تعالى-: لو وصلت في الفهم في غاية ومن العلم إلى نهاية، فذلك راجع إلى أصلين: كتاب الله العزيز، وسُنّة رسول الله ﷺ، فلا سبيل إليهما، ولا

(١) تنبيه الحكّام، الشيخ عثمان بن فودي، ص٣.

إلى الرسوخ فيهما، إلّا بمعرفة اللسان العربي، فلو أنَّ الرجل يكون عالمًا بسائر العلوم جاهلًا به لكان كالسّاري وليس له ضياء. قال الهواري: اعلم أنَّ علم العربية من الكلام بمنزلة المِلْح في الطعام؛ لأنَّ اللهَ قدّمه في كتابه ولم يأتِ بمدح فنّ من الفنون، فقال -عزّ من قائل- في مدحه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وناهيك بهذا المقام شرفًا، وتقديمه على الفنون الشرعية، فوجب على هذا على من أراد من أهل التحقيق أن يسلك في فهم الكتاب والسنّة واضح الطريق أن يجعل معرفتها دليلًا بين يدي فهمه؛ لأنه من تكلَّم في تفسير معاني الكتاب والسُّنّة وهو غير محقّق لعلم العربية فقد تكلّم بغير الصواب»[(١)].

قال الشيخ عثمان بن فودي: «وبسبب عدم التحقيق في علم العربية زَلَّت في فهم الكتاب والسُّنّة أقدام رجال فهموا عن الله تعالى ورسوله ما ليس بصحيح فهووا في كلّ ذِلَّة ومهانة كلّ ضلال، نسأل اللهَ العصمة من كلّ بِدعة ومن الزّلل، والتوفيق في القول والعمل، وهو تعالى وليّ المِنّة والإرشاد»[(٢)].

وهذا الذي أكَّد عليه الشيخ عثمان بن فودي في وجوب اشتراط معرفة العربية لمفسِّر القرآن قد أكَّده العلماء القُدَامى من المفسِّرين والفقهاء والأصوليين، يقول الشاطبي: «ولمّا كان الكتاب والسنّة واردَيْن بلغة العرب،

(١) تنبيه الحكام، الشيخ عثمان بن فودي، ص٨- ٩.

(٢) تنبيه الحكام، الشيخ عثمان بن فودي، ص٩- ١٠.

وكانت لهم عادات في الاستعمال، بها يتميّز صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصّه، ومحكمه ومتشابهه، ونصّه وفحواه، إلى غير ذلك؛ كان لا بد -لطالب الشريعة من هذين الأصلين- أن يكون على عِلْم بلسانِ العرب في مناحي خطابها، وما تنساق إليه أفهامُها في كلامها؛ فكان حذق اللغة العربية بهذه الدرجة ركنًا من أركان الاجتهاد؛ كما تقرّر ذلك عند عامة الأصوليين، وفي مقدّمتهم الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رسالة الأصول»[1].

(١) الموافقات، الشاطبي، (١/ ٤).

المطلب الثاني: جهود الشيخ عبد الله بن فودي (ت:١٢٤٦هـ) في أصول التفسير:

أولًا: ترجمة الشيخ العلّامة عبد الله بن فودي:

هو أبو محمد عبد الله بن محمد فودي[(١)] بن عثمان بن صالح بن هارون، الملقب بقرط بن جبّ بن محمد سمبو بن أيوب بن ماسران بن بوب بابا بن موسى جكل[(٢)]. واختلفت أقوال العلماء في سنة مولد عبد الله بن فودي، لكنَّ الذي رجَّحه المحقّقون أنَّه وُلِد سنة ١١٨٠هـ- ١٧٦٦م[(٣)].

مؤلّفاته:

ألَّف الشيخ عبد الله بن فودي في كلّ العلوم الإسلامية -تقريبًا-؛ ألّف في التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه والفقه وأصوله، واللغة: نحوها وصرفها وعَرُوضها، وقَرَضَ شِعْرَها، وألَّف في العقيدة، والمنطق، والتاريخ، والتراجم، والتصوّف، والسياسة الشرعية والقضاء، ونَظَم القصائد والكتب في الألفيات، وكتب في السِّيَرِ والتاريخ، وغير ذلك من العلوم المعروفة في عصره وبيئته، وله حوالي مائة وسبعين مؤلفًا (١٧٠)، كما ذكر ذلك تلميذُه الشيخ سعد

---

(١) ومعناه في اللغة الفلاتية: الفقيه.

(٢) كتاب النسب، عبد الله بن فودي، مخطوط بمكتبة الباحث الخاصة، ص٢.

(٣) (عبد الله بن فودي وحياته العلمية)، محمد كبير يونس، حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الرابع، سنة: ١٩٩٨م، ص٥٧.

ابن عبد الرحمن[1]، فمن تلك المؤلَّفات تفسيره: (ضياء التأويل في معاني التنزيل)، و(كفاية ضعفاء السودان في بيان تفسير القرآن)، و(نيل السُّوْلِ من تفاسير الرسول) كلّها في التفسير، و(مفتاح التفسير)، و(سلالة المفتاح)، و(الفرائد الجليلة وسائط الفوائد الجميلة) كلّها في علوم القرآن، و(سراج جامع البخاري)، و(مصباح الرَّاوي) كلاهما في علوم الحديث، و(ضياء الأمة في أدلة الأئمة)، و(اللؤلؤ المصون في صدف القواعد العيون)، و(ضوء المصلي) كلّها في الفقه، و(ألفية الأصول وبناء الفروع على الأصول) ومختصرها (خلاصة الأصول) كلاهما في أصول الفقه وقواعده، و(البحر المحيط)، و(لمع البرق فيما لذي تشابه من فرق) كلاهما في النحو، و(الحِصْنُ الرَّصِينُ) في الصَّرْف، و(ضياء الحكّام فيما لهم وعليهم من الأحكام)، و(ضياء السلطان وغيره من الإخوان)، و(ضياء أُولي الأمر والمجاهدين في سير النبي والخلفاء الراشدين)، و(ضياء السياسات والفتاوى والنوازل) كلّها في السياسة الشرعية والقضاء.

(١) ترتيب الأصحاب، سعد بن عبد الرحمن، مخطوط غير مؤرخ، المركز الإسلامي، جامعة صكتو، نيجيريا، ص١٢.

وفاته:

توفي الشيخ عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٢٤٥هـ، الموافق ١٨٢٩م، بمدينة (غندو)، وله من العمر ستّ وستون سنة، وقيل: خمس وستون، وقد حزن أهلُ عصره بموته، ورَثوه بقصائد كثيرة وطويلة[(١)].

ثانيًا: مسائل أصول التفسير التي وردت في مؤلّفات الشيخ عبد الله بن فودي:

إنَّ عبد الله بن فودي من أكثر علماء نيجيريا اهتمامًا بالتفسير وأصوله؛ لذا كثرت مؤلَّفاته في التفسير وعلوم القرآن ما بين منظومات عِلْمِية وكتب مُؤَلَّفة، وقد رصد الباحثُ بعضَ الموضوعات المنتمية إلى علم أصول التفسير من خلال مؤلفات العلّامة عبد الله بن فودي، وهي:

١. التفسير النبوي.

٢. تفاسير الصحابة والتابعين وأسانيدهم وطبقاتهم في التفسير.

٣. نشأة التأليف في التفسير ومدارس التفسير.

٤. أصح الأسانيد وأضعفها عند بعض مفسِّري الصحابة.

٥. تعريف مصطلح (التفسير) و(التأويل) والفرق بينهما، وشروط التأويل.

---

(١) تقديم كتاب (ضياء التأويل) بقلم: أبي بكر محمود جومي، ص٥- ٦، ومقدمة (توضيح الغامضات)، ص٨٤- ٨٥.

٦. حُرمة التفسير بالرأي وجوازه لمن اكتملت فيه شروط المفسِّر المجتهد.

٧. قواعد مهمّة للمفسِّر (قواعد التفسير).

٨. مآخذ التفسير ومسألة (الترجيح عند الاختلاف) في التفسير.

٩. آداب المفسِّر وشروطه.

ويظهر لمن يطالع هذه الموضوعات في مؤلَّفات عبد الله بن فودي أنها مأخوذة من جهود كبار العلماء في التفسير وعلوم القرآن وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام السيوطي وابن العربي، وأكثر موضوعات أصول التفسير التي ذكرها الباحثُ قد وردت في منظومَتَيْ (مفتاح التفسير) ومختصرها (سلالة المفتاح)، وهي مستفادة من خلاصة مسائل علوم القرآن وأصول التفسير التي ذكرها الإمام السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، وأكثرها مما استفاده السيوطي عن الزركشي من كتابه (البرهان)، فإذا خلاصة فكر العلّامة عبد الله بن فودي في علوم القرآن وأصول التفسير مستمدَّة من الزركشي والسيوطي.

وكذلك الحال في موضوعات أصول التفسير التي ذكرها العلّامة عبد الله ابن فودي في مقدّمة تفسيره (ضياء التأويل في معاني التنزيل)، وفي كتابه (نيل السول من تفاسير الرسول) فكلُّها مستمدة من الإمام السيوطي وجهوده في هذا

الفنّ، وهذا هو دأب علماء الدولة العثمانية الفودية: النقل عن العلماء السابقين والعزو إليهم، فهم متّصفون بالأمانة العِلْمية، وهم متّبعون لآثار السلف الصالح من علماء أهل السنّة والجماعة ممن شُهِدَ لهم بالعلم والمعرفة.

والآن إليكم نصوص العلّامة عبد الله بن فودي في هذه الموضوعات التي تم تصنيفها من موضوعات أصول التفسير:

١. التفسير النبوي للقرآن:

إنَّ مسألة التفسير النبوي من مسائل أصول التفسير؛ لأنه الأصل الثاني -بعد القرآن- الذي يُعْتَمَد عليه في فهم القرآن؛ لذا كانت هذه المسألة من مسائل أصول التفسير عند ابن تيمية الذي وضع قواعد هذا العلم وأسَّس دعائمه، وهي أوّل مسألة في مقدّمته، حيث قال: «يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بَيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بَيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا»[(١)].

وقد ناقش الزركشي[(٢)] والسيوطي[(٣)] هذه المسألة في كتابيهما (البرهان) و(الإتقان)، وجعَلَا التفسير النبوي أوّل مَأْخَذٍ من مآخذ التفسير الأربعة التي

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص٧.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٥٦).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٤/ ٢٠٧- ٢٠٩).

هي: النقل عن النبي ﷺ. الثاني: الأخذ بقول الصحابي. الثالث: الأخذ بمطلق اللغة. الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوّة الشّرع.

ولأهمية التفسير النبوي جمع الإمام السيوطي ما رُوي عنه ﷺ في ذلك وجعلها في خاتمة كتابه (الإتقان) بعد النوع الأخير وهو النوع الثمانون في طبقات المفسِّرين، وكأنَّ السيوطي يقول: إنَّ أوّل طبقة من طبقات المفسِّرين هي معرفة التفسير النبوي.

لقد أدرك العلّامة عبد الله بن فودي أهميةَ التفسير النبوي كأصل من أصول التفسير -كما أدركها الإمام السيوطي- فرأى إفراد هذا الأصل التفسيري بالتأليف والتصنيف، لا كما فعل الإمام السيوطي بأن جعلها في خاتمة كتابه (الإتقان)، بل أفرد لها رسالة خاصّة سماها بـ(نيل السُّول من تفاسير الرسول)، قال عبد الله بن فودي في مقدمة هذا الكتاب: «فهذا كتاب (نيل السول من تفاسير الرسول) جزّأت فيه ما ختم السيوطيُّ به كتابه (الإتقان في علوم القرآن) من التفاسير المصرّح برفعها إلى النبي ﷺ صحيحها وحسنها وضعيفها بخلاف الموضوعات والأباطيل، وسأبيّن ما في إسناده ضعف -إن شاء الله تعالى- مع الإتيان بزيادات على ما في (الإتقان) مما وجدته في غيره من الكتب»[1]. وقد

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص١٦.

وصل عدد التفاسير المرفوعة التي ذكرها العلّامة عبد الله بن فودي في هذا الكتاب مائة وستة وتسعين حديثًا نبويًّا (١٩٦).

وذكَر عبد الله بن فودي مصدريه في تأليف هذه الرسالة، وهما: كتاب (الإتقان) للسيوطي، وتفسير (أحكام القرآن) لابن العربي، حيث قال في خاتمة الكتاب: «فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحيحها وحسنها وضعيفها مما في (الإتقان) و(الأحكام) لابن العربي أو غيرهما، فكلّ حديث منها مذكور في (الإتقان)، وكلّ ما لم أنبّه على سنده فسنده مأمون»[(١)].

ومع أنَّ المصدر الأساسي لكتاب عبد الله بن فودي هو كتاب (الإتقان) للسيوطي، ويليه بالدرجة الثانية تفسير (أحكام القرآن) لابن العربي، إلّا أنه بعد البحث تبيّن للباحث أنَّ عبد الله بن فودي أخذ بعض التفاسير المرفوعة من صحيح الإمام البخاري وموطأ مالك وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل).

ومن أمثلة نقله التفسير النبوي عن البيضاوي ما قاله عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾[ص: ٣٤]، قال عبد الله بن فودي: «قال البيضاوي: وأظهر ما قيل فيه ما رُوي مرفوعًا أنه قال: (لأطوفنَّ الليلة على

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٣.

سبعين امرأة تأتي كلّ واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله)، ولم يقل: إن شاء الله، فطاف عليهنَّ فلم تحمل إلّا امرأة جاءت بشقّ رجل، فوالذي نفسُ محمد بيده لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا فرسانًا»[(١)].

٢. تفاسير الصحابة والتابعين وأسانيدهم وطبقاتهم في التفسير:

بعد أن تحدّث الشيخ عبد الله بن فودي في كتابه (نيل السُّول من تفاسير الرسول) عن التفسير النبوي كأوّل أصل من أصول التفسير، وجمع ما تيسّر له مما رُوي في ذلك مرفوعًا مع التعليق على بعضها مما لم يصحّ أو فيه مقال عند المفسِّرين، مستعينًا في ذلك بما جمعه السيوطي في كتاب (الإتقان)، وابن العربي في (أحكام القرآن)، خصَّص خاتمة الكتاب للحديث عن طبقات المفسِّرين ملخصًا لهذا المبحث من كلام السيوطي في النوع الثمانين، الذي جعله هو أيضًا في «طبقات المفسِّرين»، وابن فودي قسَّم المفسِّرين من حيث درجاتهم إلى طبقات كما يأتي:

الطبقة الأولى: النبيّ ﷺ لأنه أوّل مفسِّر للقرآن:

قال عبد الله بن فودي: «واعلم أن أوّل من فسَّر القرآن هو النبي ﷺ؛ لأنَّ الله قال له: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤]، قال ابن تيمية: يجب أن يُعلم

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، (٥/ ٢٩).

أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه»[١]، وقال ابن فودي: «قال الشافعي: كل ما حَكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، فالنبي ﷺ فسَّر لهم جميع القرآن أو غالبه»[٢].

الطبقة الثانية: طبقة الصحابة العشرة المشهورين بالتفسير:

يقول عبد الله بن فودي: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأمّا الخلفاء، فأكثر من رُوي عنه منهم عليّ بن أبي طالب؛ والرواية عن الثلاثة نادرة جدًّا لتقدُّم وفاتهم»[٣].

يقول عبد الله بن فودي في نَظْمِ رجال هذه الطبقة من الصحابة العشرة المشتهرين برواية التفسير في منظومته (مفتاح التفسير):

مِنَ الصَّحَابِ العَشَرَةُ العُلَمَاءُ ... اشْتَهَرَ الأَرْبَعَةُ الخُلَفَاءُ
زَيْدٌ ابْنُ مَسْعُوْدٍ ابْنُ عَبَّاسٍ أَبُو ... مُوْسَى أُبَيٌّ ابْنُ الزُبَيْرِ أُدِّبُوا
وَلَكِنِ الرُّوَاةُ جَمٌّ عَنْ عَلِي ... وَالتُّرْجُمَانُ وَابْنُ مَسْعُوْدِ العَلِي[٤]

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٤.
(٢) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٤- ٨٥.
(٣) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٥.
(٤) مفتاح التفسير، عبد الله بن فودي، ص٤٢.

الطبقة الثالثة: طبقة الصحابة المُقِلِّين في رواية التفسير:

قال عبد الله بن فودي بعد ذِكْرِه الصحابة العشرة المشهورين برواية التفسير: «وقد وردَ عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسيرُ من التفسير؛ كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر، ووردَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلّق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها بأن تكون مما تحمَّله عن أهل الكتاب»[(١)].

الطبقة الرابعة: طبقة المفسِّرين من التابعين من أهل مكة أصحاب ابن عباس:

يقول ابن فودي عن طبقات التابعين في التفسير: «أعلمهم بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس»[(٢)].

يقول عبد الله بن فودي في نَظْمِ رجال هذه الطبقة في منظومته (سلالة المفتاح):

مَكِيُّ تَابِعُوهُمُ عَطَاءُ ... عِكْرِمَةُ الَّذِي لَهُ الْوَلاَءُ
مُجَاهِدٌ سَعِيدُ مَع طَاوُوسِ ... كُلٌّ رَوَى عَنِ ابْنِ الْعَبَّاسِ[(٣)]

(١) نيل السُّول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٧.
(٢) نيل السُّول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٧.
(٣) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

الطبقة الخامسة: طبقة المفسِّرين من التابعين من أهل المدينة والكوفة:

يقول ابن فودي في ذكر التابعين من المفسِّرين من أهل هذه الطبقة: «ومن علماء التفسير بالمدينة زيد بن أسلم الذي أخذ عنه عبد الرحمن ومالك بن أنس، ومن علمائه الحسن البصري، وعطاء بن أبي سلمة، ومحمد بن كعب القرظي، وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة، ومُرّة الهمداني صاحب ابن مسعود، وأبو مالك، ويليهم الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في آخرين، فهؤلاء قُدَماء المفسِّرين، وغالب أقوالهم تلقّوها عن الصحابة»[(١)].

يقول عبد الله بن فودي في نَظْمِ رجال هذه الطبقة في منظومته (سلالة المفتاح):

وَالْمَدَنِيُّ زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَا ... عَنْهُ ابْنُهُ رَوَى وَمَالِكٌ نَمَا
فِي كُوفَةٍ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ ... أَعْنِي ابْنَ مَسْعُوْدٍ الْعَظِيمِ الْجَاهِ
مِنْهُمْ قَتَادَةُ كَذَا الْبَصْرِيُّ ... عَطَاءُ وَالضَّحَّاكُ وَالْعَوْفِيُّ
يَلِي رَبِيعُ هَؤُلَاءِ الْقُدَمَا ... وَبَعْدَ مَنْ أَلَّفَهُ قَدْ قُدِّمَا[(٢)]

هذا، ولم يقم عبد الله بن فودي بجمع تفاسير الصحابة لأنَّها كثيرة جدًّا، ولأنَّ الإمام السيوطي قد صنع ذلك؛ لذا قال في خاتمة كتابه (نيل السول من

(١) نيل السّول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٨- ٨٩.

(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

تفاسير الرسول) مشيرًا إلى مظانّ وجود تفاسير الصحابة لأنه لم يقم بجمعها مع تفاسير النبي ﷺ المرفوعة: «وقد جمع السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا مسندًا فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة في أربع مجلدات، سمّاه (ترجمان القرآن)، فمَن أراد تفسير الصحابة فليطلبه، وذلك من المهم»[(١)].

٣. نشأة التأليف في التفسير ومدارس التفسير:

بعد أن ذكَر عبد الله بن فودي طبقات المفسِّرين بدءًا بالنبي ﷺ كأوّل مفسِّر للقرآن، ثم طبقات الصحابة، ثم طبقات التابعين ومَن بعدهم، ثم شرع في الحديث عن نشأة تدوين التفسير والمدارس التي نتجت بعد تدوين التفسير، وهي كما يأتي:

أ- التفاسير المسندة التي جَمَعَت تفاسير الصحابة والتابعين:

يقول عبد الله بن فودي بعد أن ذكَر طبقات الصحابة والتابعين في التفسير ذاكرًا أوّل مدرسة في تدوين التفسير: «ثم بعد هذه الطبقة أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة ابن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة،

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٧.

وآخرين. وبعدهم ابن جرير الطبري وكتابه أجلّ التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان، وابن المنذر في آخرين، وكلّها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلّا ابن جرير فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط فهو يفوقها بذلك»[(١)].

يقول عبد الله بن فودي في مثل هذا النوع من التفاسير التي جمعَت المأثور عن الصحابة والتابعين بأسانيدها:

مِنْ شُعْبَةٍ يَزِيدِهِمْ سُفْيانِ ... وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَالِي الشَّانِ
وَكِيعِهِمْ سُنَيْدِهِمْ إِسْحَاقِ ... وَابْنِ حُمَيدٍ عَابِدِ الرَّزَّاقِ
وَبَعْدَهُمُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِي ... فَالْحَاكِمُ ابْنُ ماجَةَ ابْنُ مُنْذِرِ
وَكُلُّهَا لِلصَّحْبِ والأَتْبَاعِ ... مُسْنَدَةٌ وَقْفًا عَلَى السَّمَاعِ[(٢)]

ب- التفاسير غير المسندة التي حُذِفت فيها الأسانيد أو اختُصرت:

قال عبد الله بن فودي عن هذه المدرسة التفسيرية: «ثم ألَّف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال بترًا، فدخل من هنا الدخيل والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كلُّ مَن يسنح له قول يُورِده، ومَنْ يخطر بباله شيء

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٩- ٩١.
(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه مَن يجيء بعده ظانًّا أنّ له أصلًا، غير ملتفتٍ إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يُرجع إليهم في التفسير»[(١)].

يقول عبد الله بن فودي في نَظْم هذه المدرسة التفسيرية في منظومته (سلالة المفتاح):

وَبَعْدَهُمْ أَلَّفَ فِي التَّفْسِيرِ ... بِغَيْرِ إِسْنَادٍ ذَوُو التَّفْسِيرِ
فَشَابَهُمْ دَسَائِسُ الدَّخِيْلِ ... فَالْتَبَسَ الصَّحِيحُ بِالْعَلِيْلِ
فَصَارَ كُلٌّ مُوْرِدًا مَا يَسْنَحُ ... بِكُلِّ مَا يَخْطُرُ مِنْه يَسْمَحُ
بِلَا الْتِفَاتِهِ إِلَى التَّفْسِيرِ ... صَحَابَةِ الرَّسُولِ بِالتَّحْرِيرِ[(٢)]

ج- التفاسير المؤلَّفة حسب العلوم والمذاهب العقدية:

يقول عبد الله بن فودي عن هذه المدرسة التفسيرية: «ثم صنَّف بعد ذلك قومٌ، كلٌّ منهم يقتصر في تفسيره على الفنّ الذي يغلب عليه؛ فالنحوي لا همَّ له إلّا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه كالزجّاج والواحدي وأبي حيان، والإخباري ليس له شغل إلّا القصص صحيحة أو باطلة كالثعلبي، والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد كالقرطبي، وأمّا صاحب العلوم العقلية فيأتي بأقوال الفلاسفة وشُبَههم كالإمام الرازي، والمبتدع ليس له

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٩١.
(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

قصد إلّا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد كالزمخشري، وأمّا الملحد فلا تسأل عن كُفْره وإلحاده في آيات الله وافترائه على الله ما لم يَقُلْه الله تعالى»[(١)].

وقد نظم عبد الله بن فودي هذا الكلام في (مفتاح التفسير) ومختصره (سلالة المفتاح)، فيقول عبد الله بن فودي في (سلالة المفتاح):

وَبَعْدَهُمْ أَلَّفَ قَوْمٌ وَاقْتَصَرْ ... كُلٌّ بِتَكْثِيرِ الَّذِي بِهِ اشْتَهَرْ
عَلَيْكَ فِي التَّفْسِيرِ بِاتِّبَاعِ ... أَسْلَافِنَا وَالتَّرْكِ لِابْتِدَاعِ
وَفِي تَفَاسِيرٍ إِلَى الرَّسُولِ ... قَدْ رُفِعَتْ غِنًى وَنَيْلِ السُّوْلِ
وَمَا أَتَى مِنَ الصِّحَابِ الْكُمَّلِ ... وَالتَّابِعِينَ فَارْجِعَنْ وَكَمِّلِ
مَا رُمْتُ مِنْ سُلَالَةِ الْمِفْتَاحِ ... بِحَمْدِ ذِي الْكَمَالِ وَالْفَتَّاحِ[(٢)]

٤. أصح الأسانيد في التفسير وأضعفها عند بعض مفسِّري الصحابة:

تحدّث عبد الله بن فودي في كتابه (نيل السول من تفاسير الرسول) عن أصحّ الأسانيد وأضعفها المرويّة عن بعض الصحابة، ولمّا كان عبد الله بن عباس أكثر من رُوي عنه التفسير من بين الصحابة اختاره عبد الله كنموذج لبيان أصحّ الأسانيد وأضعفها في رواية التفسير؛ لذا قال عبد الله بن فودي في ذِكْر

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٩١- ٩٢.

(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

أصحّ الأسانيد وأوهاها عند ابن عباس: «فمن جيّد الطرق إليه عليّ بن أبي طلحة الهاشمي عنه، قال أحمد بن حنبل: (بمصر صحيفة في التفسير رواها عليّ ابن أبي طلحة لو رحل رجلٌ فيها إلى مصر قاصدًا، ما كان كثيرًا). قال ابن حجر: وهي ما كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيرًا فيما يعلّقه عن ابن عباس، وأجمع الحفّاظ على أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس بل عن مجاهد وسعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة وهي ثقة فلا ضير في ذلك. وأمّا طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين، وكذا طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد ابن جبير -عنه. وأوهَى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبي والواحدي. وطريق العوفي عن ابن عباس لا بأس به؛ لأنَّ العوفي ضعيف لا واهٍ وربما حَسَّنَ له الترمذي. وأمّا أُبيّ بن كعب وزيد وأبو موسى وابن الزبير فقد روى عنهم كثير لكن دون من تقدَّم»[1].

(١) نيل السول من تفاسير الرسول، عبد الله بن فودي، ص٨٥- ٨٧.

هذه الموضوعات الأربعة أو المسائل الأربع المتقدّمة في أصول التفسير هي التي وردت في كتاب (نيل السول من تفاسير الرسول) و(مفتاح التفسير) و(سلالة المفتاح)، وقد انفردتْ منظومة (مفتاح التفسير) و(سلالة المفتاح) ببعض الموضوعات الإضافية في أصول التفسير غير ما تقدّم، وهي:

٥. تعريف مصطلح (التفسير) و(التأويل) والتفريق بينهما، وشروط التأويل:

إنَّ عبد الله بن فودي ممن يرى الفرق بين مصطلح (التفسير) ومصطلح (التأويل)، مع أنَّ هناك من لم يَرَ الفرق بينهما، يقول عبد الله بن فودي معرّفًا للتفسير ومفرّقًا بينه وبين التأويل:

أَسْلافُنَا التَّفْوِيْضُ وَهُوَ أَسْلَمُ ... وَالخَلَفُ التَّأْوِيْلُ وَهُوَ أَحْكَمُ
تَرْجِيْحُ وَاحِدٍ مِنَ المَحَامِلِ ... بِدُوْنِ قَطْعٍ فَافْتِرَاقُهُ جَلِ
أَعْنِي مِنَ التَّفْسِيْرِ وَهُوَ القَطْعُ ... فَلَمْ يَجُزْ مَا لَيْسَ فِيْهِ الرَّفْعُ[١]

فقول عبد الله بن فودي في الأبيات السابقة «ترجيح واحد من المحامل بدون قطع»، هو تعريف مصطلح التأويل عند الإمام الماتريدي كما نَقل عنه السيوطي في (الإتقان) وهو ممن يرى الفرق بين مصطلح (التأويل) ومصطلح (التفسير)[٢]. وتعريف مصطلح (التفسير) عند الماتريدي هو: «القطع على أنَّ

(١) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١١٩.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٤/ ١٥٢).

المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عَنى باللفظ هذا»، وهذا التعريف هو الذي اختصره عبد الله بن فودي بقوله السابق في الأبيات: «أعني من التفسير وهو القطع فلم يجز ما ليس فيه الرفع»، أيْ أنَّ التفسير هو ما رُوي مرفوعًا عن النبي ﷺ الذي لا يقول في القرآن برأيه أو اجتهاده، بل تفاسيره للقرآن هي على سبيل القطع في بيان المراد، بخلاف غيره، وهذا ملخّص رأي عبد الله بن فودي في مسألة الفَرْق بين التفسير والتأويل فهو ممن يرى الفَرْق بينهما، وهو مذهب جمهور العلماء.

وقد ذكر عبد الله بن فودي الفرق بين مصطلح (التفسير) ومصطلح (التأويل) في مقدّمة تفسيره (ضياء التأويل في معاني التنزيل)، حيث قال: «فالتفسير هو القَطْع على الله بأنّه عنى بهذا اللّفظ هذا المعنى، فلم يَجُز إلّا بالنّقل عن النبي ﷺ. والتأويل هو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع فيه، والله أعلم»[(١)].

وعَرَّف عبد الله بن فودي مصطلح (التفسير) بتعريف آخر غير التعريف السابق، وذلك في مقدّمة تفسيره (ضياء التأويل)، وهو التعريف الذي ذكره الزركشي في (البرهان في علوم القرآن)، يقول عبد الله بن فودي: «واعلم أنَّ عِلْم التفسير: عِلْمٌ يُعرف به فهم كتاب الله تعالى المنزَّل، وبيان معانيه، واستخراج

(١) ضياء التأويل في معاني التنزيل، عبد الله بن فودي، (١/ ٧).

أحكامه وحِكَمِه، واستمداد ذلك من علم النحو، واللغة، والتصريف، وعلم المعاني والبيان والبديع، وأصول الدِّين، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، وعلم أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[(١)].

وإذا كان المراد بمصطلح (التأويل) عند عبد الله بن فودي هو تفسير القرآن بالرأي، فما هي شروط تأويل القرآن أو تفسيره بالرأي عنده؟ يقول عبد الله في ذكر هذه الشروط في منظومته (سلالة المفتاح):

وَجَـــائِزٌ تَأْوِيْلُـــهُ لِعَـــالِمِ ... قَوَاعِـــدٍ وَلِلْأُصُـــوْلِ فَـــاهِمِ
لِلْفِقْـهِ مَـعَ عِلْـمِ لِسَـانِ العَـرَبِ ... تَبَحُّـرًا وَهِـيَ عُلُـوْمُ الأَدَبِ[(٢)]

٦. حرمة التفسير بالرأي وجوازه لمن اكتملتْ فيه شروط المفسِّر المجتهد:

لم يخالف عبد الله بن فودي شيخه وشقيقه عثمان بن فودي -كما سبق ذكر أقواله في ذلك- في عدم القول بجواز التفسير لمن لم يتّصف بشروط التفسير التي اشترطها العلماء؛ لذا ذَكَرَ عبد الله بن فودي أنَّ المفسِّر يجب عليه أنْ يبحث أولًا في المنقول الصحيح عندما يبحث عن التفسير، ولا يجوز له القول بالرأي مع وجود المنقول الصحيح، وخاصة في الآيات المتشابهات

(١) ضياء التأويل في معاني التنزيل، عبد الله بن فودي، (١/ ٧).
(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص٨٥.

وكذلك المحكمات يجب تفسيرها بالمنقول الصحيح، وإذا لم يجد المنقول الصحيح، جاز له القول بالاجتهاد والرأي إذا كانت عنده أهلية لذلك؛ وهذه الأهلية كامنة في اتصافه بشروط القول في التفسير بالرأي كما سيذكرها عبد الله ابن فودي، وإلّا كان من القائلين في كتاب الله بالرأي المجرّد وهو المنهي عنه في الأخبار والآثار التي حذّرت من ذلك، ولا بأس أن يحكي العالمُ القولَ أو الرأي في التفسير على سبيل الحكاية عمّا اتصف بشروط القول في القرآن بالرأي المبنيّ على الاجتهاد، وهذا ملّخص ما سطَّره عبد الله بن فودي في منظومته (مفتاح التفسير) ومختصره (سلالة المفتاح) حيث يقول فيهما:

إِنْ عُدِمَ النَّقْلُ وَقِفْ فِي الْمُشْتَبِهْ ... وَلَا تُفَسِّرْهُ بِرَأْيٍ فَانْتَبِهْ

إِذْ قِيْلَ لَا يَجُوْزُ أَنْ يُفَسِّرَا ... شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَحَدٌ مَا يَرَى

وَلَوْ أَدِيبًا كَامِلَ الآلَاتِ ... وَقِيْلَ بَلْ جَازَ لِذِي ثَبَاتِ

عَلَى أُصُوْلِ الدِّيْنِ وَالْأُصُوْلِ ... وَالْفِقْهِ وَالْأَسْبَابِ لِلنُّزُوْلِ

وَالنَّحْوِ الِاشْتِقَاقِ وَاللُّغَاتِ ... صَرْفٍ أَحَادِيْثٍ مُبَيَّنَاتِ

لِمُبْهَمٍ وَمُجْمَلٍ رُسُوخِ ... فِي عِلْمِ نَاسِخٍ مَعَ الْمَنْسُوخِ

قِرَاءةٍ مَوْهِبَةِ الرَّحْمَنِ ... بَدِيعِ الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي

فَكُلُّ مَنْ فَسَّرَهُ بِدونِهَا ... فَدَاخِلٌ فِيمَا نَبِيُّهُ نَهَى

وَكُلُّهَا شُرُوطُ مَنْ يُفَسِّرُ ... لَا مَنْ يُحَاكِيْهِ فَلَا يُعْتَبَرُ

فِيــه سِــوَى الْفَهْــمِ لِمَــا يُقَــالُ لِأَنَّــــه لَـــيْسَ لَـــهُ مَقَـــالُ[1]

٧. قواعد مهمّة للمفسِّر (قواعد التفسير):

لا يمكن أن ننهي الكلام عن جهود عبد الله بن فودي في أصول التفسير دون الوقوف مع قواعد التفسير؛ لأنَّ (أصول التفسير) و(قواعد التفسير) يسيران جنبًا إلى جنب في المساعدة على فهم القرآن وتفسيره تفسيرًا صحيحًا مستقيمًا، وقد بسط العلماءُ -بدأت الإشارات الطفيفة في ذلك منذ القديم، وذلك في عهد الصحابة والتابعين ومَن جاء بعدهم- الكلامَ على قواعد مهمّة للمفسِّر إذا راعاها ساعَدَتْه في فهم معاني القرآن وتفسيره تفسيرًا صحيحًا. وقواعد التفسير المهمّة كثيرة جدًّا وهي موزعة على فنون علوم القرآن ومباحثه، وقد سرد عبد الله بن فودي في منظومتَيْه (مفتاح التفسير) و(سلالة المفتاح) في علوم القرآن كثيرًا من قواعد التفسير، ولا يمكن ذِكْر هذه القواعد كلّها في هذا البحث كما ذكرها عبد الله بن فودي في هاتَيْن المنظومَتَيْن؛ لذا يكتفي الباحثُ بسرد عناوين هذه القواعد وهي مستقاة من «النوع الثاني والأربعين» من كتاب (الإتقان في علوم القرآن)، إضافة إلى «النوع التاسع والثلاثين» في أهمية معرفة الوجوه والنظائر للمفسِّر، وهذه القواعد كما ذكرها السيوطي وعبد الله بن فودي هي: قواعد الضمائر، قواعد التذكير والتأنيث، قواعد التنكير والتعريف، قواعد

(١) مفتاح التفسير، عبد الله بن فودي، ص٤١. وانظر أيضًا: سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص٩٢.

الإفراد والجمع، قاعدة مقابلة الجمع، قاعدة الألفاظ التي يُظَنّ بها الترادف وليست من المترادف، قاعدة السؤال والجواب، قاعدة الاسم والفعل والمصدر، قواعد في تقدير المحذوف، أهمية معرفة الوجوه والنظائر للمفسِّر.

ومن أراد معرفة ما ذكره عبد الله بن فودي تحت هذه العناوين فليرجع إلى منظومتيه: (مفتاح التفسير) ومختصرها (سلالة المفتاح)؛ ليقف على حزمة من القواعد المهمّة للمفسِّر والتفسير لتفتح له أبواب فهمِ القرآن وتدبُّرِه، ولله المنة والفضل، ومع ما أشار الباحث من عناوين هذه القواعد فلا بأس بذكر نموذج بعض قواعد التفسير من منظومة (مفتاح التفسير) ليعرِّف الباحثُ القرّاءَ بمنهج عبد الله بن فودي في صياغة هذه القواعد، يقول ابن فودي في (مفتاح التفسير) وهو يتحدّث عن أهمية معرفة قواعد الضمائر في القرآن للمفسِّر:

مِنَ الذِي يُهِمُّ لِلْمُفَسِّرِ ... قَوَاعِدُ الأَلْفَاظِ مِثْلُ المُضْمَرِ
لا بُدَّ مِنْ مَرْجِعِهِ وَسَابِقًا ... يَكُوْنُ مَلْفُوْظًا بِهِ مُطَابِقًا
أَوْ مُتَأَخِّرًا بِالالْتِزَامِ ... دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ مِنَ الكَلَامِ
ضُمِّنَ أَوْ يُضْمَرُ بِالسِّيَاقِ ... يُفْهَمُ جَا لِبَعْضِ ذِي السِّياقِ[1]

في هذه الأبيات يذكر عبد الله بن فودي بعض القواعد المهمّة التي يجب أن يعرفها المفسِّر ليفهم معنى الآية فهمًا صحيحًا، وهي قواعد متعلقة بضمائر القرآن،

(١) مفتاح التفسير، عبد الله بن فودي، ص٢٠.

والأبيات الأربعة مفادها أنَّ الضمير في القرآن وفي اللغة العربية لا بدَّ له من مرجع يعود إليه، ويكون هذا المرجع ملفوظًا به سابقًا له مطابقًا به أو متضمنًا له نحو ضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[المائدة: ٨]، فإنَّه عائد على العدل المتضمن له فعل ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾ أو يكون مرجع الضمير دالًّا عليه بالالتزام، نحو الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[القدر: ١]، أي: القرآن، فمع عدم ذِكْره مسبقًا حتى يرجع إليه الضمير؛ فإنَّ الإنزال يدلّ عليه التزامًا. إلى غير ذلك من القواعد والضوابط التي يجب أن يعيها المفسِّرُ عند تفسيره لكلام الله تعالى حتى يخرج بها عن دائرة المفسِّرين بالجهل والهوى والرأي.

ومن القواعد المهمّة التي يجب على المفسِّر الاهتمام بها ومعرفتها: قواعد المعاني والأدوات التي يحتاج المفسّر إلى معرفتها؛ لأنَّها سبب اختلاف العلماء والمفسِّرين في استنباط المعاني والأحكام من آي القرآن، وفيها يقول عبد الله بن فودي في (سلالة المفتاح):

وَمِنْـــهُ مَعْنَـــى الْأَدَوَاتِ الَّتِـــي ... تَوَقَّفَـــتْ عَلَيْـــهِ فَهْـــمُ الْآي
لِأَنَّ الِاخْـــتِلَافَ فِـــي الْمَنَـــاطِ ... عَلَـى حِسَـابِهَا لِـذِي اسْـتِنْبَاطِ[1]

(١) يقول الإمام السيوطي في أول هذا النوع: «اعلم أنّ معرفة ذلك من المهمّات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها، كما في قوله تعالى: ﴿...قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[سبأ: ٢٤]، فاستعملت (على) في جانب الحقّ، و(في) في جانب الضلال؛ لأن =

لَكِنَّهَا قَدْ بُيِّنَتْ فِي النَّحْوِ هَاكَ قَوَاعِدٌ إِلَيْهَا تَأْوِي[٢]

وقد ذكر عبد الله بن فودي تحت هذا المبحث كثيرًا من القواعد التي ذكرها العلماء والمفسِّرون في بعض الألفاظ القرآنية حروفًا وكلمات وتركيبات، ولولا ضيق المجال لسرَدها الباحثُ للوقوف على مدى غوص عبد الله بن فودي في استخراج هذه القواعد المهمّة للمفسِّر.

ومن تلك القواعد المهمّة التي تجب على المفسّر معرفتها كما ذكر ذلك عبد الله بن فودي: (معرفة الوجوه والنظائر في القرآن) وفي ذلك يقول عبد الله بن فودي في (مفتاح التفسير):

مِنَ الَّذِي يُهِمُّ لِلْمُفَسِّرِ مَعْرِفَةُ الوُجُوْهِ وَالنَّظَائِرِ
مِثْلُ الهُدَى لِلدِّيْنِ وَالإِيْمَانِ دُعَا ثَبَاتِ رُسُلٍ بَيَانِ
وَالتَّوْبَةِ التَّوْرَاةِ وَالمَعْرِفَةِ تَوْحِيْدِ اسْتَرْجَاعِ رُشْدٍ حُجَّةِ
نَبِيِّنَا وَسُنَّةٍ قُرْآنِ إِصْلَاحِ الإِلْهَامِ لِلْمَعَانِي[٣]

=

صاحب الحق كأنه مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه». الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (٢/ ١٦٦).

(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص٦١.

(٣) مفتاح التفسير، عبد الله بن فودي، ص٢٢.

في هذه الأبيات السابقة يشير عبد الله بن فودي إلى أنَّ المفسِّر يجب أن يعرف المعاني والوجوه التي يَرِد بها لفظ (الهدى) في القرآن الكريم، فذكر لها سبعة عشر معنًى أو وجهًا كما ذكر ذلك السيوطي في (الإتقان).

وقواعد التفسير التي تساعد المفسِّر على فهم القرآن وتفسيره التي ذكرها عبد الله بن فودي في منظومتَيْه (مفتاح التفسير) ومختصره (سلالة المفتاح) كثيرة جدًّا؛ لا يمكن مناقشتها ضمن هذا البحث؛ لأنها تستحق بحثًا مستقلًّا، وفي هذا القدر كفاية ومفتاح لمن يريد التوسّع في المجال.

٨. مآخذ التفسير ومسألة (الترجيح عند الاختلاف) في التفسير:

هذه المسألة من مسائل أصول التفسير التي ذكرها عبد الله بن فودي في (مفتاح التفسير) ومختصره (سلالة المفتاح)، فيقول في ذلك في (مفتاح التفسير):

وَمَأْخَذُ التَّفْسِيْرِ فِي الكِتَابِ ... وَالسُّنَّةِ الأَقْوَالِ لِلأَصْحَابِ
وَاجْمَعْ لَدَى تَعَارُضِ الأَقْوَالِ ... وَرَجِّحِ الأَقْوَى فِي الاسْتِدْلَالِ[1]

ويقول عبد الله بن فودي أيضًا في (سلالة المفتاح):

فَاطْلُبْهُ أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ ... فَالسَّنَةِ الْأَقْوَالِ لِلْأَصْحَابِ

(١) مفتاح التفسير، عبد الله بن فودي، ص٤١.

وَاجْمَعْ لَدَى تَعَارُضِ الْأَقْوَالِ وَرَجِّحِ الْقَوِيَّ فِي اسْتِدْلَالِ[1]

ويقول في موضع آخر في ذكر مآخذ التفسير من (سلالة المفتاح) ومشيرًا إلى بعض مؤلّفاته في أحد مآخذ التفسير وهو كتابه (نيل السّول من تفاسير الرسول) ففيه غنى لطالب تفسير النبي ﷺ من كتب العلماء والمفسّرين، فقال:

عَلَيْكَ فِي التَّفْسِيرِ بِاتِّبَاعِ أَسْلَافِنَا وَالتَّرْكِ لِابْتِدَاعِ
وَفِي تَفَاسِيرٍ إِلَى الرَّسُولِ قَدْ رُفِعَتْ غِنًى وَنَيْلِ السُّوْلِ
وَمَا أَتَى مِنَ الصِّحَابِ الْكُمَّلِ وَالتَّابِعِينَ فَارْجِعَنْ وَكَمِّلَ[2]

٩. آداب المفسِّر وشروطه:

ذكر عبد الله بن فودي بعض الآداب التي يجب أن يراعيها المفسِّر، وفي ذلك يقول عبد الله في (سلالة المفتاح):

عَلَيكَ فِيهِ بِابْتِحَاثِ الْوَارِدِ مِنَ الصِّحَابِ الْعَارِفِ الْمَقَاصِدِ
إِذْ فِيهِ ذُو التَّوْفِيقِ كَالتَّبْيِيْنِ لِمُجْمَلٍ وَالنَّسْخِ وَالتَّعْيِيْنِ
لِمُبْهَمٍ وَسَبَبُ النُّزُوْلِ وَالْغَيْرُ يَسْتَنْبِطُ فِي الْمَنْقُولِ
مَا قَالَ صُوفِيٌّ بِهِ تَنْظِيرُ وَتَرْكُهُ أَحْوَطُ لَا تَفْسِيْرُ

(١) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٢٩.

(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣١.

وَوَاجِبٌ قَالُوا عَلَى الْمُفَسِّرِ ... رَعْيُ الْمُطَابِقَاتِ فِي الْمُفَسَّرِ
وَتَرْكُ مَا عَنِ الطَّرِيقِ يَعْدِلُ ... وَغَيْرُ مَا الْكَلَامُ فِيهِ يُجْعَلُ
وَغَيْرُ مَا صَحَّ مِنَ الْأَسْبَابِ ... أَوْ عِلَلِ النَّحْوِ لَدَى الْإِعْرَابِ
أَدِلَّةُ الْأَصْلَيْنِ أَوْ فُرُوعِ ... يَبْدَأُ بِاللُّغَاتِ فِي الشُّرُوعِ
فَالصَّرْفِ فَاشْتِقَاقِ الْإِعْرَابِ ... عِلْمِ بَلَاغَةٍ مِنَ الْكِتَابِ[1]

ومن آداب المفسِّر التي ذكرها عبد الله بن فودي ووجب على المفسِّر اجتنابها ذِكْر الأقوال الغريبة التي يذكرها بعضُ المفسِّرين في تفاسيرهم أو مؤلفاتهم، فيقول عبد الله بن فودي:

إِيَّاكَ مِنْ غَرَائِبِ التَّفْسِيرِ ... لَا تَذْكُرَنَّهَا فِي سِوَى التَّحْذِيرِ
كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ فِي الْقِصَاصِ ... أَيْ قَصَصُ الْقُرْآنِ ذِي انْتِقَاصِ
وَقَائِلٍ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ... يَعْنِي: صَدِيقِي، مُسْتَحِقُّ الذَّنْبِ
وَلَا تُحَمِّلْنَا بِمَا لَا طَاقَةَ ... لَنَا، يَقُولُ: الْعِشْقُ، ذُو الْحَمَاقَةِ
وَفِي أُنَاسٍ بِإِمَامٍ، قَائِلُ ... أَيْ: جَمْعُ أُمٍّ غَالِطٌ وَجَاهِلُ[2]

(١) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣٠.
(٢) سلالة المفتاح، عبد الله بن فودي، ص١٣٠.

المطلب الثالث: جهود الأمير محمد بلو (ت:١٢٥٣هـ) في أصول التفسير:

أولًا: ترجمة الأمير محمد بلو بن عثمان بن فودي:

اسمه ونسبه ومولده:

هو أمير المؤمنين محمد بلو بن الشيخ عثمان بن محمد فودي بن صالح ابن هارون بن محمد غورط بن جب بن محمد ثنب بن أيوب بن ماسران بن أيوب باب بن موسى جكل، وُلد محمد بلو الذي هو ثاني أمير للمؤمنين في دولة صكتو الإسلامية عام: ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م[١].

مؤلفاته:

كان الشيخ محمد بلو كثيرَ التأليف كما حَدَّث بذلك الشيخ الحاج سعيد في كتابه (تاريخ سكت) قال عن أمير المؤمنين محمد بلو: «وكان كثير الاشتغال بالتأليف، وكلّما أَلَّف تأليفًا أخرجه إلى الناس ويُقرِئُهم، ثم يشتغل بتأليف آخر، وسبب كثرة تواليفه: سؤالات واختلافات، وإن سُئِل عن مسألة أَلَّف فيها تأليفًا، وإنْ بلَغه أنَّ فلانًا وفلانًا اختلفَا في مسألة أَلَّف فيها تأليفًا، وكان يحرّض أولاده وإخوانه على التعلُّم ويعيبهم بتركه جدًّا»[٢].

---

(١) انظر: مقدمة مختارات من مؤلفات السلطان محمد بلو: XVI.

(٢) انظر: تعليق عمر محمد على موصوفة السودان للشيخ عبد القادر بن المصطفى، ص٢١.

وقد تنوعت الفنون العِلْمِيّة والمعرفية التي ألّف فيها محمد بلو؛ فقد ألَّف في التفسير النبوي، والحديث، والفقه وتعلّقاته، والسياسة الشرعية ومقاصد الشريعة، والتصوّف، والتاريخ، والطب، والأدب، والتوحيد، والسيرة النبوية، والنحو. ومن مؤلفاته المشهورة:

١. غاية السُّول في تفاسير الرسول.

٢. القول المحب في جمع النقول في معنى حديث: «بعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق».

٣. تمهيد العباد بما زاد على عُمدة العباد.

٤. تنبيه الراقد على ما يعتور الحاج من المفاسد.

٥. أصول السياسة والكيفية المخلّصة من أمور الرِّياسة.

٦. الإنصاف في ذكر ما للخلافة من وفاق وخلاف.

٧. الإعلام بما يجب على الإمام من حفظ بيضة الإسلام.

٨. الغيث الوبل في سيرة الإمام العدل.

٩. شمس الظهيرة فيما يجب على الإمام من حسن السيرة.

١٠. إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور.

١١. مفتاح السداد في أقسام هذه البلاد.

١٢. شمس الظهيرة في مناهج أهل العلم والبصيرة.

١٣. التحرير في قواعد التبصير.

١٤. شفاء الأسقام في معرفة مدارك الأحكام.

وفاته:

توفي الأمير محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي سنة: ١٢٥٣هـ، رحمه الله رحمة واسعة بمنّه وكرمه[١].

ثانيًا: مسائل أصول التفسير التي وردتْ في مؤلَّفات الأمير محمد بلو:

لم يكتب الأمير محمد بلو كثيرًا في الدراسات القرآنية كما كتب فيها عَمُّه وأستاذه الشيخ عبد الله بن فودي، إلا أنَّ له إسهامتَيْن في مسألتَيْن مهمّتَيْن يمكن أن تدخلَا في موضوعات علم أصول التفسير، وهما:

١. التفسير النبوي.

٢. العلوم التي تضمّنها القرآن الكريم أو مقاصد القرآن وموضوعاته.

والموضوع الأول وهو التفسير النبوي قد سبق الحديث عنه في جهود عبد الله بن فودي وسبب اعتباره من موضوعات علم أصول التفسير، وأمّا

(١) انظر: مقدمة مختارات من مؤلفات السلطان محمد بلو: XVI.

الموضوع الثاني وهو العلوم التي تضمّنها القرآن أو مقاصد القرآن فهي ممكنة أن تدخل في موضوعات أصول التفسير لأنَّها مقاصد وغايات يريد المفسِّر الوصول إليها بعد فهمه لرسالة القرآن من خلال تفسير آياته وسوره، ولقد أصاب وليّ الله الدهلوي في جعلها أحد مباحث كتابه (الفوز الكبير في أصول التفسير)، وهي أول باب من أبواب الكتاب الأربعة حيث قال: «الباب الأول: العلوم الخمسة الأساسية التي يشتمل عليها القرآن». وليتكلم الباحث على هاتين المسألتين عند أمير المؤمنين محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي:

أ- التفسير النبوي:

بعد المحاولة المتواضعة للإمام السيوطي والعلّامة عبد الله بن فودي في جمع التفسير النبوي في كتابَيْهما (الإتقان في علوم القرآن)، و(نيل السول من تفاسير الرسول)، جاء دور الأمير محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي تلميذ عبد الله بن فودي فألَّف كتابه المسمى: (غاية السُّول من تفاسير الرسول) على غِرار ما كتبه الإمام السيوطي، وعمّه الشيخ عبد الله بن فودي؛ خدمةً لأحد الأصول المهمّة من أصول التفسير وهو التفسير النبوي، إلّا أنَّ الأمير محمد بلو قد أدخل ما رُوي من أسباب النزول عن الصحابة في التفسير المرفوع (التفسير النبوي) مخالفًا للسيوطي والعلّامة عبد الله بن فودي في عدم إدخالهما لها، يقول الأمير محمد بلو بن الشيخ عثمان في مقدّمة كتاب (غاية السول من تفاسير الرسول): «فهذا كتاب سميناه بـ(غاية السول في تفاسير الرسول) جمعتُ من

أسباب النزول وتفاسيره ﷺ لبعض الآي ما كان صحيحًا أو حسنًا مما في كتب الخمسة الصحاح: صحيح البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي والنسائي»[(١)].

ولعلّ الأمير محمد بلو ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور والشيخان البخاري ومسلم، من أنَّ أقوال الصحابة في (أسباب النزول) لها حُكْمُ الرّفع، أو أنها أحاديث مسندة، وقد جمع أمير المؤمنين محمد بلو التفسير النبوي من الكتب الخمسة وهي: (صحيح البخاري)، و(صحيح الإمام مسلم)، و(سنن أبي داود)، و(سنن الترمذي)، و(سنن النسائي)، كما ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب، وبلغَ عدد هذه الأحاديث أربع مائة وواحدًا (٤٠١) من الأحاديث، واقتَصر على ما صحَّ أو حَسن، ولم يُدْخِل الضعيفَ فيها، مخالفًا لمنهج السيوطي والعلّامة عبد الله بن فودي حيث ذَكَرَا الضعيف الذي لم يصل إلى حدّ الوضع في جملة ما جمعوه من التفسير النبوي.

ب- العلوم التي تضمنها القرآن الكريم أو مقاصد القرآن وموضوعاته:

إنَّ موضوعات القرآن ومعانيه على الجُمْلة، من المصطلحات التي غدَت تُعْرَف في العصر الراهن بمصطلح (مقاصد القرآن)، وكانت مقاصد القرآن عبارة

(١) غاية السول في تفاسير الرسول، محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي، (٢/ ٣٣).

عن اجتهادات العلماء في فهم رسالة القرآن والغايات التي يريد الوصول إليها، فكانت هذه المقاصد إحدى المسائل التي يتعرّض لها مَن كتبوا في تفسير القرآن وأصوله؛ ومِن بينهم الإمام الغزالي في كتابه (جواهر القرآن ودرره)، وابن البرجان الإشبيلي في مقدّمة تفسيره (تنبيه الأفهام إلى تدبّر الكتاب الحكيم)، وابن العربي في كتابه (قانون التأويل)، وفخر الدين الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب)، وابن تيمية في كتابه: (جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن)، والشاطبي في كتابه (الموافقات)، وابن جزيّ في مقدمة تفسيره (التسهيل لعلوم التنزيل)، والشيخ وليّ الله الدَّهلوي في كتابه (الفوز الكبير في أصول التفسير)[1].

فالمسألة ناقشها المفسِّرون والعلماءُ المتقدّمون والمتأخِّرون في كتب علوم القرآن والتفسير وغيرهما من العلوم، وتستحقّ هذه المسألة أن تُدرس وتدرج في علم أصول التفسير؛ لكونها من أركان فهم القرآن وتدبّره، ولقد نجح الشيخ وليّ الله الدهلوي في جعلها ضمن مسائل علم أصول التفسير في كتابه (الفوز الكبير في علم التفسير).

(١) انظر بحثي بعنوان: جهود العلماء في الكشف عن موضوعات القرآن ومقاصده، بجزأيه الأول والثاني، وهو متوفّر على موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية.

ويتمثّل جهد الأمير محمد بلو في هذه المسألة في نَظْم ما وردَ عند ابن جزيّ الكلبي في مقدمة تفسيره (التسهيل لعلوم التنزيل)، واحتوت المنظومة على أربعة وستين بيتًا (٦٤)، كلّها في بيان مقاصد القرآن وموضوعاته ومعانيه ومقاصد سورة الفاتحة.

بدأ الأمير محمد بلو هذه المنظومة بمقدّمة تحدّث فيها عن احتواء سورة الفاتحة لمعاني القرآن ومقاصده، ثم ذكر مقاصد القرآن على الجُمْلَة كما ذكرها ابن جزيّ في مقدّمته الأولى لتفسيره (التسهيل)، ثم ذكر مقاصد القرآن على التفصيل، وعددها سبعة مقاصد، ثم جعل لكلّ مقصد من هذه المقاصد السبعة فصلًا تحدث فيه عن معناه وما يتعلق به.

استنبط الأمير محمد بلو من كلام ابن جزيّ أنَّ مقاصد القرآن على التفصيل سبعة (٧)، على عدد آيات سورة الفاتحة، وذكر أنَّ سورة الفاتحة تضمّنَتْ مقاصد القرآن التفصيلية السبعة في طيّات آياتها السبع، ومن ضمن تلك المقاصد السبعة مقصد القصص، ونذكر هذه المقاصد السبعة، وهي:

١. مقصد علم الربوبية.
٢. مقصد إثبات النبوَّة.
٣. مقصد إثبات المعاد.
٤. مقصد بيان الأحكام.
٥. مقصد الوعد.
٦. مقصد الوعيد.
٧. مقصد القصص.

وذكر محمد بلو أنَّ هذا المقصد الأخير وهو مقصد القصص، تحته مقاصد أخرى، مثل: إثبات النبوّة، وإثبات الوحدانية، وتسلية النبي ﷺ، وتأنيس النبي ﷺ ووعده بالنصر، وتخويف الكفار بالعقاب.

وجعل الأمير محمد بلو خاتمة هذه المنظومة في الحديث عن مقاصد سورة الفاتحة، وذكر لها خمسة مقاصد، وهي: الإلهيات، والمعاد، والوعد، والوعيد، والتعبّدات، والشرائع، والنبوّة، والقصص.

ولا بأس بإيراد نموذج من نَظْمِ الأمير محمد بلو لمقاصد القرآن أو معانيه أو موضوعاته على الجُملة وعلى التفصيل، يقول الأمير محمد بلو في ذكر مقاصد القرآن على الجملة:

أَمَّا عُلُوْمُهُ أَوِ الأَسْرَارُ ... فَبَحْرُهَا وَنَهْرُهَا زَخَّارُ
وَالقَصْدُ فِي القُرْآنِ دَعْوَةٌ إِلَى ... عِبَادَةِ الإِلَهِ جَلَّ وَعَلَا
فَشُرِعَ الأُصُوْلُ وَالأَحْكَامُ ... وَذُكِرَتْ بَوَاعِثٌ تُقَامُ
فَبَاعِثُ الوَعْدِ إِلَى التَّرْغِيْبِ ... وَبَاعِثُ الوَعِيْدِ للترهيبِ[1]

ويقول في ذِكْر مقاصد القرآن على التفصيل، وهي سبعة مقاصد:

ثُمَّ مَعَانِيْهِ عَلَى مَا حَرَّرُوا ... سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ فَخُذْ مَا قَرَّرُوا
هِيَ الرُّبُوْبِيَّةُ وَالنُّبُوَّةُ ... ثُمَّ المَعَادُ بَعْدَهَا قَدْ أَثْبَتُوْا

(١) قصيدة محمد بلو في المعاني والموضوعات التي تضمنها القرآن الكريم، الأمير محمد بلو، ص٢.

أَحْكَامُـــهُ وَوَعْـــدُهُ وَعِيْـــدُهُ قَصَصُـــهُ فَهَـــذِهِ مَقْصُـــوْدُهُ[١]

ويقول الأمير محمد بلو في هذه المنظومة في تضمُّن فاتحة الكتاب على جميع مقاصد القرآن ومعانيه وموضوعاته:

إِذَا فَهِمْـــتَ ذَا فَخُـــذْ خِطَـــابِي فِيْمَـــا حَـــوَى فَاتِحَـــةُ الكِتَـــابِ

أَمَّـــا الإِلَهِيَّـــاتُ فَهِـــيَ حَاصِـــلَة فِـــي الآيَتَـــيْنِ الأُوْلَيَـــيْنِ كَامِلَـــة

ثُـــمَّ المَعَـــادُ الوَعْـــدُ وَالوَعِيْـــدُ فِـــي مَلِـــكِ يَـــوْمِ الـــدِّيْنِ مَعْنَاهَـــا فَفِـــي

نَعْبُـــدُ التَّعَبُّـــدَاتُ ظَهَـــرَتْ شَـــرَائِعٌ فِـــي المُسْـــتَقِيْمِ شِـــيْرَتْ

ثُـــمَّ النُّبُـــوَةُ بِأَنْعَمْـــتَ جَلَـــتْ وَقَصَـــصٌ أَيْضًـــا بِهَـــا قَـــدِ انْجَلَـــتْ

وَقَصَـــصُ الأُمَـــمِ فِـــي غَيْـــرِ جَـــرَتْ إِلَـــى وَلا الضَّـــالِّيْنَ فِـــيْهِمْ عَـــرَتْ[٢]

(١) قصيدة محمد بلو في المعاني والموضوعات التي تضمنها القرآن الكريم، الأمير محمد بلو، ص٤.

(٢) قصيدة محمد بلو في المعاني والموضوعات التي تضمنها القرآن الكريم، الأمير محمد بلو، ص٥.

المبحث الثاني: جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير من القرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر:

المطلب الأول: جهود الوزير محمد بن الحاج عبد الله (ت:١٣٦٤هـ) في أصول التفسير:

أولًا: ترجمة الوزير محمد بن الحاج عبد الله النفوي:

هو الشيخ محمد بن الحاج عبد الله النِّفَوِي البِدَوِي البَرْنَاوِي، حجَّ مع والده عبد الله الأطركمامي، وتركه في الأزهر سبع سنين، ثم رجع إلى بلاده واقتبس من جِلّة العلماء، وتَصَدَّر للتدريس في لاغوس وإبادان وإلورن، ثم تَوَزَّرَ للأمير سعيد بن محمود مدّة في مدينة (بِدَا) عاصمة إمارة (نُفِي) إحدى الإمارات التابعة لخلافة صكتو الإسلامية، استمر الحاج محمد في الوزارة نحو سبع سنوات فقط، ثم استقال منها ورجع إلى الاشتغال بالعلم والتدريس حتى أخرج نحو مائة كتاب ما بين منظوم ومنثور، وتوفي سنة: ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م عن ثلاث وستين سنة من العمر[(١)].

ومع كثرة مؤلّفات هذا الشيخ العلّامة محمد بن الحاج عبد الله -كما أشار إلى ذلك الشيخ آدم الإلوري- إلّا أنَّه لم يُعْثَر على أكثر مؤلّفات هذا العلّامة -كما أخبرني أحدُ التلاميذ الذين عرفتهم في مدينة بِدَى- ولعلّ السبب في ذلك

(١) انظر: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي، لآدم عبد الله الإلوري، ص١٠٠- ١٠١.

ما عاناه العلماء والكُتّاب على يد المستعمرين من التعذيب والنفي، وعدم وجود طلاب العلم الجادِّين الحريصين على جَمْع التراث العلمي والحفاظ عليه في ذلك العهد الإنجليزي الاستعماري المُظْلم.

ومن مؤلفاته:

١. منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير.

٢. ملتقط الزواجر: نَظْم، ولخَّص فيه ما في كتاب (الزواجر عن اقتراف الكبائر) لابن حجر الهيثمي، وعندي نسخة منه في مكتبتي الخاصّة.

٣. مرشدة الطلبة النيجيرية إلى مقاصد التحفة الوردية في معرفة القواعد النحوية: وهي في ١٩٨ ورقة، وتوجد لها نسخة مخطوطة بمكتبة دولة بركينا فاسو للمخطوطات في مجموعة موغو نابا برقم ٦٧٢٢٠.

٤. القناعة والإذاعة نظم الإشاعة لأشراط الساعة: وهي في ٤٢ ورقة، وتوجد لها نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة إبادان بنيجيريا، برقم: sp48696. والمنظومة نَظْم لكتاب محمد بن عبد الرسول البرزنجي المتوفى سنة: ١١٠٣هـ المسمى (الإشاعة لأشراط الساعة)[١].

(١) انظر: المكتبة الرقمية قسم المخطوطات لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي على الشبكة العالمية.

ثانيًا: مسائل أصول التفسير التي وردتْ في مؤلَّفات الوزير محمد بن الحاج عبد الله:

لم ترِد مسائل أصول التفسير كثيرًا عند الشيخ الوزير محمد بن الحاج عبد الله البدوي كما وردت مسائل علوم القرآن، وقد وجد الباحثُ عنده ثلاث مسائل متعلّقة بعلم أصول التفسير وذلك في منظومته المسمّاة (منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير)، وهاكم هذه المسائل الثلاث مع التعليق والتحليل لما تضمّنَته من فوائد علم أصول التفسير:

١. الفرق بين التفسير والتأويل:

إنَّ مسألة التفريق بين التفسير والتأويل ناقشها العلماءُ كثيرًا، وهي من مسائل علم أصول التفسير، وقد سبق بعضُ الكلام على هذه المسألة في جهود الشيخ عثمان بن فودي وجهود الشيخ العلّامة عبد الله بن فودي، وقد أسهم الوزير محمد بن الحاج عبد الله أيضًا في بيان الفرق بين مصطلحي التفسير والتأويل من حيث اللغة والاصطلاح، فمن حيث اللغة: بَيَّنَ الوزير محمد بن الحاج عبد الله أنَّ التفسير: يرجع معناه إلى الكشف والبيان لِمَا خفي، وأمّا التأويل فيرجع معناه إلى: الرجوع والكشف، وأمّا في الاصطلاح فالتفسير -كما عرّفه الوزير محمد بن الحاج عبد الله- هو: «تعيين معنى اللفظ بالوسائط من القرآن والحديث والأثر المنقول»، والتأويل هو: «حمل اللفظ الذي يحتمل عدّة معانٍ على أحد معانيه المحتملة لقوّته».

ومن أوجه الفرق بين التفسير والتأويل عند الوزير محمد بن الحاج عبد الله أنَّ التأويل يمكن إدراكه بالقواعد العقلية بخلاف التفسير فإنه يُدْرَك بالنقل الصحيح.

وفي هذا كلّه يقول الوزير محمد بن الحاج عبد الله البدوي في منظومته (منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير):

وَالْأَصْلُ فِي التَّفْسِيرِ هُوَ الْكَشْفُ ... مَعَ الْإِبَانَةِ لِشَيءٍ يَخْفُو
قُلْتُ وَفِي التَّأْوِيلِ الرُّجُوْعُ ... وَالْكَشْفُ أَيْضًا ذَا هُوَ الْمَسْمُوعُ
تَعْيِيْنُ مَعْنَى اللَّفْظِ بِالْوَسَائِطِ ... مِنَ الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ الْمُرَابِطِ
أَوْ حَدِيْثٌ أَوْ بِأَثَرٍ أَوْ نَقْلِ ... مِنَ الْأُصُولِ الأَدَبِيَاتِ الدُّوَلِ
هَذَا هُوَ التَّفْسِيرُ، والتَّأْوِيْلُ: ... حَمْلُهُمُ اللَّفْظَ الَّذِي يَحْتَمِلُ
مَعَانٍ ثُمَّ مِنْه لِلْبَعْضِ وَقْفْ ... هَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فَاقْفُ مَا وُصِفْ
يُعْرَفُ بِالْقَوَاعِدِ الْعَقْلِيَّةِ ... تَأْوِيْلُهُمْ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ مَعْزِيَّةِ[1]

(١) منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير، الوزير محمد بن الحاج عبد الله، نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة الباحث الخاصّة، ص٢.

٢. انقسام التفسير إلى التفسير النقلي (المأثور) والعقلي (التفسير بالرأي):

ومن مسائل أصول التفسير التي وردتْ في منظومة الوزير محمد بن الحاج عبد الله (منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير) مسألة «انقسام التفسير إلى النقلي والعقلي»؛ فالأول هو التفسير الذي لا يُدرَك إلّا بالنقل عمن رواه عن النبي ﷺ، مثل: أسباب نزول القرآن والناسخ والمنسوخ وغيرهما؛ إذ التفسير شهادة على الله بأنه عَنى بهذا اللفظ كذا، فلا يجوز إلّا بالرواية.

والقسم الثاني هو التفسير العقلي وهو الذي يسمى بـ(التأويل)، وهو جائز وممكن لمن عرف القواعد العربية؛ لأنه متعلّق بالدراية لا الرواية، لكن لا يجوز الخوض فيه إلّا لمن اكتملَت فيه شروط التأويل المعروفة وهي شروط المفسِّر المجتهد التي سبق بيانها عند الحديث عن جهود الشيخ عثمان بن فودي والشيخ عبد الله بن فودي.

يقول الوزير محمد بن الحاج عبد الله في بيان انقسام التفسير إلى التفسير النقلي والعقلي أو التفسير بالرأي:

وَهُوَ[1] عَلَى قِسْمَيْنِ مَا لَا يُدْرَكُ ... إلّا بِنَقْلٍ عَنْ ذَوِيهِ يُسْلَكُ

(١) ثم على قسمين -أي التفسير- وهو ما لا يُدرك إلا بالنقل كأسباب النزول. والتأويل وهو ما يمكن إدراكه بالقواعد العربية فهو مما يتعلق بالدراية.

وَذَا كَأَسْبَابِ النُّزُولِ وُصِفَا ... وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ تَأْوِيلٌ صَفَا

إِدْرَاكُهُ مُمْكِنٌ بِالْقَوَاعِدِ[1] ... الْعَرَبِيَّةِ بِلَا تَعَانُدِ

وَبِالدِّرَايَةِ لَهُ تَعَلُّقُ ... وَالسِّرُّ فِي جَوَازِهِ[2] مُحَقَّقُ

بِالرَّأْيِ مَعَ شُرُوطِهِ الْمَعْرُوفِ ... دُونَ التَّفَاسِيرِ بِلَا وُقُوفِ[3]

وَكَالشَّهَادَةِ عَلَى اللهِ جَرَى ... التَّفْسِيرُ وَالْقَطْعُ بِأَنَّهُ عَنَى

بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ هَذَا الْمَعْنَى ... وَهُوَ مُجَوَّزٌ بِتَوْقِيفٍ[4] عَنَى[5]

٣. قواعد في معرفة الوجوه والنظائر في القرآن عند المفسِّر:

والمسألة الثالثة التي وردت عند الوزير محمد بن الحاج عبد الله من مسائل علم أصول التفسير (معرفة الوجوه والنظائر للمفسِّر)، وقد تعرّض لها الشيخ عبد الله بن فودي في منظومته (مفتاح التفسير) كما سبق في المبحث الأول

(١) أي: التأويل -يدرك- بالرأي دون التفسير؛ لأنَّ التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه عنى بهذا اللفظ هذا المعنى.

(٢) أي: التأويل بالرأي دون التفسير.

(٣) لأنَّ التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه عَنى بهذا اللفظ هذا المعنى.

(٤) أي: ولا يجوز -أي التفسير- إلا بتوقيف؛ ولذا جزم الحاكم بأنَّ تفسير الصحابي مطلقًا في حكم المرفوع، والتأويل ترجيح لأحد المحتملات بلا قطع فاغتفر.

(٥) منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير، الوزير محمد بن الحاج عبد الله، ص١٨.

من هذا البحث. وهي من قواعد علم أصول التفسير المهمّة؛ لأنه يجب على المفسِّر أن يعرِف معاني اللفظ الواحد وأوجهه ونظائره في القرآن، ومن نماذج هذا المبحث -أي الوجوه والنظائر في القرآن- معرفة معاني لفظ (الهُدى) في القرآن، فإنه ورد فيه بسبعة عشر مَعْنًى أو وَجْهًا كما يقول الوزير محمد بن الحاج عبد الله في منظومته (منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير):

مَعْرِفَـــةُ الْوُجُـــوهِ وَالنَّظَـــائِرِ ... نَـــوْعٌ مُفِيـــدٌ جَـــاءَ عَـــنْ أَكَـــابِرِ

مِـنْ ذَلِـكَ الْهُـدَى أَتَـى فِـي الـذِّكْرِ ... عَلَـــى وُجُـــوهٍ سَـــبْعَةٍ وعَشْـــرِ

مِنْهَـــا الثَّبَـــاتُ الـــدِّيْنُ وَالْبَيَـــانُ ... وَالرُّسْـــلُ وَالْكُتْـــبُ كَـــذَا الْإِيْمَـــانُ

وَهَكَـــذَا الـــدُّعَاءُ ثُـــمَّ الْمَعْرِفَـــة ... وَعُـــدَّ الْإِصْـــلاحُ لَـــدَيْهِمْ مِـــنْ صِـــفَة

كَـــذَاكَ الِاسْـــتِرْجَاعُ وَالْإِلْهَـــامُ ... تَوْحِيْـــدُ وَالْقُـــرْآنُ يـــا عَـــلَّامُ

وَمِـــنْ وُجُوهِهَـــا النَّبِـــيُّ وَالسُّـــنَّةُ ... وَالْحُجَّـــةُ التَّـــوْرَاةُ ثُـــمَّ التَّوْبَـــةُ

وَقَـــدْ أَتَـــى الْإِرْشَـــادُ فِيهَـــا فَـــاعْلَمِ ... ثُـــمَّ عَلَـــى أَوْجُـــهِ السُّـــوْءُ نَـــمِ

المطلب الثاني: جهود الدكتور/ محمد كبير يونس في أصول التفسير:

أولًا: السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس:

هو الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس بن محمد بن حمجم، من مواليد سنة: ١٩٥٣م، وُلِد في محلية مُوْبِ في ولاية أدماوا بدولة نيجيريا، وهو من مشاهير المتخصّصين في الدراسات القرآنية في نيجيريا وأكثرهم تأليفًا في هذا الحقل الجليل، درس أوّلًا على يدِ والده مودّب يونس، ثم انتقل إلى الشيخ أبي الفتح اليروي بمدينة ميدوغري في ولاية برنو، وهناك درس الابتدائية وتخرّج منها سنة: ١٩٧٠م، ثم واصل دراسته الثانوية في مدرسة العلوم العربية بمدينة كانو وتخرج منها سنة: ١٩٧٥م، ثم التحق بجامعة بايرو بولاية كانو نفسها، حيث حصل على شهادة البكالوريوس بقسم الدراسات الإسلامية سنة: ١٩٨١م، ثم درجة الماجستير سنة: ١٩٨٣م بالجامعة نفسِها، ثم درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية سنة: ١٩٩٢م، بجامعة بايرو كذلك.

مؤلفاته وإنتاجاته العِلْمية:

إنَّ الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس ممن زرقه اللهُ شدّة الصبر والتحمّل في المطالعات والقراءة، ونتج عن ذلك كثرة مؤلّفاته العِلْمِيّة وأكثرها في تخصّصه العِلْمي (الدراسات القرآنية)، ومن تلكم المؤلَّفات التي كتبها الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس:

١. دراسات في أصول التفسير. (مطبوع أوَّلًا بكلية الدعوة الإسلامية بليبيا في طرابلس، سنة: ٢٠٠٢م، ثم طُبع أيضًا بدار الأمّة في نيجيريا، سنة: ٢٠٠٦م).

٢. أُسُس فنية للإعجاز البياني في القرآن الكريم. (مطبوع بدار الأمّة في نيجيريا، سنة: ٢٠٠٦م).

٣. منهج البيان القرآني؛ سماته وخصائصه. (مطبوع بدار ابن مسعود بالقاهرة، سنة: ٢٠١٠م).

٤. الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير. (غير مطبوع).

٥. أُسس عامّة لبناء المجتمع الصالح في القرآن الكريم. (مطبوع).

٦. أصول الإيمان في القرآن الكريم. (مطبوع بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب نيجيريا، ولاية كانو، بدون تاريخ).

٧. التفسير الموضوعي لآيات الأحكام في القرآن. (غير مطبوع).

٨. مباحث في أصول الفقه. (مطبوع بدار الصفوة بالقاهرة، سنة: ٢٠٠٧م).

٩. التعريف بالبدعة على ضوء الكتاب والسنّة. (مطبوع بدار الصفوة بالقاهرة، سنة: ٢٠٠٧م).

ثانيًا: التعريف بجهود الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس في أصول التفسير:

١. دراسات في أصول التفسير:

إنَّ هذا الكتاب هو أوّل جهد قام به الأستاذ الدكتور/ محمد كبير في علم أصول التفسير، وسوف يعرّف الباحث بهذا الكتاب ويلخّص قضاياه وأهم الأفكار التي سطَّرها المؤلِّف ومنهجه الذي سار عليه في كتابة الكتاب، وذلك على النحو الآتي:

أ- مقدمة الكتاب:

تضمنت مقدّمةُ الكتابِ الحديثَ عن أهمية علم التفسير، وأشار المؤلِّف إلى أنه أُمّ العلوم الإسلامية كلّها، ومنه تفرّعت العلوم كلّها؛ كعلم التوحيد والعقيدة، وعلم الفقه والشريعة، وعلم اللغة وقواعدها، وعلم الأخلاق والسلوك، وغيرها من أمهات علوم الإسلام.

ثم أشار إلى أنَّ دراسة القرآن الذي هو كتاب الله تعالى وتدبّره لا بد لها من ضوابط تقوم على أصول شرعية وقواعد عِلْمِيّة لكي تمنع الخائض فيها من الخطأ والزّلل، والوقوع في سوء الفهم، وتَضْمَن له صحة الفهم وإصابة القول، وقد أيّد المؤلِّف هذا الكلام بأدلة من القرآن والسنّة ليبرهن على صحّة رأيه وقوله.

ومما تضمّنته مقدمة هذا الكتاب سبب تأليفه، حيث ذكر الدكتور/ محمد كبير أنَّ سبب تأليف هذا الكتاب هو شيئان ذكَرَهُما:

- انشغاله بتدريس علم التفسير لطلاب الجامعة الإسلامية المتخصّصين بالنيجر، ففكَّر في كتابة مذكِّرة تساعده على ذلك، فكانت فِكْرة تأليف الكتاب.

- قلّة المراجع المتخصّصة في هذه المادة، فأراد أن يجمع لنفسه ولطلابه مذكِّرة عِلْمية في أصول هذا العلم ليستعين بها في دروسه لتكون مفتاحًا لأبواب هذا العلم ومسائله.

ثم ذكر الدكتور/ محمد كبير قِلّة المصادر والمراجع لعلم أصول التفسير، وأنَّ من أراد أن يجمع ما يتعلّق بهذا العلم الجليل فعليه أن يستعين بمؤلَّفات بعض العلوم الإسلامية، وهي:

- **كُتُب علوم القرآن**: ككتاب البرهان للزركشي، والإتقان للإمام السيوطي.

- **مقدمات كتب التفسير**: كمقدمة تفسير الطبري، وابن كثير، وابن عاشور، والشنقيطي.

- **مؤلفات أصول التفسير خاصّة**، وهي قليلة، ذكر الدكتور ما كُتِب فيها قديمًا وحديثًا.

- **مؤلفات أصول الفقه**، وأكثرها ذكرًا لمباحث هذا العلم: الرسالة للشافعي، والموافقات للشاطبي.

وأمّا أهداف كتابة هذا الكتاب فقد أوضحها الدكتور/ محمد كبير يونس في ثلاث نقاط:

- التعريف بعلم أصول التفسير، مع الاهتمام بالبرهنة على حجيّة قواعده وأصوله.

- الإكثار من ضرب الأمثلة التطبيقية التي توضح القواعد والأُسس النظرية لهذا العلم.

- بيان القواعد والأُسس المنهجية للتعامل مع أصول علم التفسير وقواعده.

ثم أشار المؤلِّف إلى هيكل الكتاب ومحتوياته وخلاصة ما تشتمل عليه أبواب الكتاب الثمانية، كما سيأتي في النقطة التالية إن شاء الله.

ب- محتويات الكتاب وأبوابه الثمانية:

وضع الدكتور/ محمد كبير يونس هذا الكتاب على نظام الأبواب والفصول، فجعل لكلّ باب فصوله المتعلّقة به، وقبل الشروع في كتابة أبواب الكتاب كَتَبَ له تمهيدًا مهمًّا عرَّف فيه بعلم أصول التفسير وذكر نشأته وتطوّره والمراحل التي مَرَّ بها، ثم ذَكَرَ فكرته في تصنيف أصول التفسير ومصادره، معتمدًا في ذلك على شيخ الإسلام ابن تيمية. وبعد هذا التمهيد والأبواب للكتاب ختم الكتاب بخاتمة نفيسة تضمّنَت أهم نتائج الكتاب، وفيما يأتي ذِكْر أبواب الكتاب وفصوله كما ذكرها المؤلِّف في مقدّمة الكتاب:

الباب الأول: في تفسير القرآن بالقرآن، وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: تفسير المجمل بالمبيّن.

الفصل الثاني: تفسير العام بالخاص.

الفصل الثالث: تفسير المطلق بالمقيّد.

الفصل الرابع: تفسير المنسوخ بالناسخ.

الفصل الخامس: الجمع بين القراءات.

الفصل السادس: تفسير القرآن على ضوء مقاصده.

الباب الثاني: في تفسير القرآن بالسنّة: وفيه فصلان:

الفصل الأول: في التعريف بالسنّة ومكانتها.

الفصل الثاني: في أوجه بيان السنّة للقرآن.

الباب الثالث: في تفسير القرآن بأقوال الصحابة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في التعريف بالصحابة وبيان فضلهم ومكانتهم.

الفصل الثاني: في حُجية تفسير الصحابة وأنواعه.

الباب الرابع: في التفسير باللغة، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: التعريف باللغة العربية ودورها في التفسير.

الفصل الثاني: في الأساس المعجمي للتفسير.

الفصل الثالث: في الأساس الدلالي للتفسير.

الفصل الرابع: في الأساس النحوي للتفسير.

الفصل الخامس: في الأساس البلاغي للتفسير.

الباب الخامس: **في الإسرائيليات ومدى حجيتها في التفسير**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالإسرائيليات وأهمّ رواتها ومناهجهم في الرواية.

الفصل الثاني: قيمة الإسرائيليات وما يجوز روايته منها وما لا يجوز.

الباب السادس: **في التفسير بالرأي والاجتهاد، أو العقل**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في التعريف بمصطلح الرأي والاجتهاد والعقل.

الفصل الثاني: في حُجّية التفسير بالاجتهاد والرأي أو العقل.

الباب السابع: **في التفسير العلمي**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بالتفسير العلمي ونشأته وتطوّره.

الفصل الثاني: مواقف العلماء تجاه التفسير العلمي.

الفصل الثالث: الشروط والضوابط لقبول التفسير العلمي وعرض بعض نماذجه.

الباب الثامن: في التفسير الإشاري، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بمصطلح التفسير الإشاري ومواقف العلماء منه.

الفصل الثاني: شروط الأخذ بالتفسير الإشاري وضوابطه وعرض بعض نماذجه.

ج- تصنيف أصول التفسير عند الدكتور/ محمد كبير يونس:

بعد عرض أبواب كتاب (الدراسات في أصول التفسير) يحسن للباحث توضيح فكرة تصنيف أصول التفسير عند الدكتور/ محمد كبير يونس؛ لأنَّ ذلك هو الغرض المنشود من وراء التعريف بجهود الرجل في علم (أصول التفسير)، وكما هو معروف أنَّ تصنيف أصول التفسير وموضوعاتها مما كثر فيه الخلاف بين مَن ألَّف في هذا العلم من المعاصِرين؛ لعدم وضوح معالم هذا العلم ومباحثه بشكلٍ كبيرٍ.

إنَّ الدكتور محمد كبير يونس يرى أنَّ أصول التفسير قسمان:

القسم الأول: الأصول الأصلية لأصول التفسير، وهي أربعة:

- تفسير القرآن بالقرآن.
- تفسير القرآن بالسنّة.
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة.
- تفسير القرآن باللغة العربية.

القسم الثاني: الأصول الفرعية للتفسير، وهي أربعة أيضًا:

- تفسير القرآن بالإسرائيليات.
- تفسير القرآن بالاجتهاد والرأي أو بالعقل.
- تفسير القرآن بالعلم. (التفسير العلمي).
- تفسير القرآن بالإشارة. (التفسير الإشاري).

د. مفهوم مصطلح (أصول التفسير) وموضوعاته وثمرته عند الدكتور/ محمد كبير يونس:

يرى الدكتور/ محمد كبير يونس أنَّ العلماء القدماء لم يهتموا بتعريف أصول التفسير ولا تخصيصه بتأليف مستقلّ، وإنما درسوا مباحثه في كتب علوم القرآن، وذكر أنَّ ابن تيمية أوّل من أفردَ هذا العلم بالتأليف، وهو الذي حاول أن يذكر ما يشبه تعريفًا لهذا العلم، حيث قال في مقدّمة كتابه: «أمّا بعد: فقد سألني بعض الإخوان أنْ أكتب له مقدّمة تتضمن قواعد كليّة، تُعِين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل».

استنبط الدكتور/ محمد كبير يونس من كلام ابن تيمية السابق تعريفًا لعلم أصول التفسير حيث قال في تعريفه: «قواعد كلية تُعين على فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره ومعانيه والتمييز بين الحقّ والباطل في منقوله ومعقوله»[(١)].

وعرّفه بتعريف آخر حيث قال: «فأصول التفسير هو العلم الذي يبحث عن الأُسس والقواعد العامة التي تُعين على فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره، والتمييز بين الصحيح والباطل منه»[(٢)].

هذا، ولم يكن الدكتور/ محمد كبير يونس وحيدًا في استقاء مفهوم (أصول التفسير) من كلام ابن تيمية، بل شاركه في ذلك جَمّ غفير، ومنهم: خالد ابن عبد الرحمن العك في كتابه (أصول التفسير وقواعده)، والدكتور/ فهد الرومي في كتابه (أصول التفسير ومناهجه)، وصاحب كتاب (بحوث في أصول التفسير)، والدكتور/ مساعد الطيار في كتابه (التحرير في أصول التفسير). والدكتور/ علي العبيد في كتابه (تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه)، وعبد الحق القاضي في كتابه (التيسير في أصول التفسير) وغيرهم.

وقد انقسم المؤلِّفون المعاصرون الذي تأثّروا بمفهوم أصول التفسير عند ابن تيمية -وهم الذين سبق ذكر أسمائهم- إلى قسمين:

---

(١) دراسات في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص١٦.

(٢) دراسات في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص١٦.

القسم الأول: الذين تأثّروا به على مستوى اللفظ؛ فتبنَّوا في تعريفاتهم لمفهوم أصول التفسير نفس عبارات ابن تيمية، وهما الدكتور/ محمد كبير يونس في كتابه (الدراسات في أصول التفسير)، وعصام خضر في كتابه (مباحث في أصول التفسير).

القسم الثاني: الذين تأثّروا به على مستوى المعنى: حيث شكّلَت عبارات ابن تيمية ومباحث كتابه مادة التعريف عندهم على الحقيقة، وهي أكثر تعريفات المعاصرين لأصول التفسير غير الكتابين السابقين للدكتور/ محمد كبير يونس[(١)].

وقد أرجع الدكتور/ محمد كبير يونس موضوعات أصول التفسير وعناصره إلى شيئين:

١. البحث عن مصادر تفسير القرآن الكريم والتمييز بين الصحيح والباطل منها.

٢. البحث عن القواعد والمبادئ الصحيحة التي تؤدِّي إلى المعرفة الصحيحة لمعاني القرآن الكريم، وبعبارة أخرى: المنهجية الصحيحة لتدبّر معاني القرآن الكريم.

(١) انظر: أصول التفسير في المؤلفات، وحدة أصول التفسير بمركز تفسير للدراسات القرآنية، ص١٢١-١٢٨.

ويُرجِع الدكتور/ محمد كبير يونس ثمرة دراسة علم أصول التفسير إلى معرفة الطريقة الصحيحة لتفسير القرآن الكريم وتدبّره والتمييز بين الصحيح والخطأ والحق والباطل من التفاسير.

٢. الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير:

أ- التعريف بهذا الكتاب ومحتوياته ومنهج مؤلِّفه فيه:

هذا هو الجهد الثاني الذي قام به الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس في مجال علم أصول التفسير، وذلك بعد تأليفه لكتابه (دراسات في أصول التفسير) بسنوات كثيرة، فرأى أن يشرح مقدّمة ابن تيمية شرحًا موضوعيًّا وجيزًا، وكان أصل مادة هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ودروس ألقاها الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس في دورة أقامها مركز الحضارة الإسلامية وحوار الأديان والثقافات بجامعة بايرو كنو بدولة نيجيريا. وقد أكمل الدكتور مسوّدة الكتاب ومخطوطته في هذا العام الميلادي: ١٥/ ٣/ ٢٠٢١م، الموافق للتاريخ الهجري: ٢/ ٨/ ١٤٤٢هـ. والشرح ما زال غير مطبوع، ويحاول الباحث مع الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس في طباعته وإخراجه إن يسّر المولى -عز وجل- ذلك في أيام قادمة بإذن الله تعالى.

يقول الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس في مقدّمة هذا الشرح: «فهذا شرح وجيز لكتاب (مقدّمة في أصول التفسير) لشيخ الإسلام أحمد بن

عبد الحليم بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سلكتُ فيه منهج الشرح الموضوعي؛ لذلك قسمتُ صلب البحث إلى محورين؛ الأول: في القضايا والمسائل الأصلية. الثاني: في القضايا والمسائل الفرعية الاستطرادية، حسبما هو مذكور في الخطة، وقسمت كلّ محور إلى مسائل وقضايا، أذكرُ فيه نصّ كلام شيخ الإسلام، ثم أُتبعه بالشرح والتعليق. فما في هذه المذكّرة من خيرٍ وصواب فمن الله -عز وجل-، وما كان فيه من سوى ذلك فمنِّي ومن الشيطان، وأستغفرُ الله منه»[1].

وأمّا القضايا والمسائل الأصلية لمقدّمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير كما استخرجها الدكتور/ محمد كبير يونس التي تمثّل الفصل الأول من فصلي الكتاب، فهي:

- التعريف بعلم أصول التفسير.
- بيان أهمية علم التفسير والحاجة إليه.
- التفسير في عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين.
- بيان أصول التفسير جملة (أو مصادره، أو طرقه، أو أدلته...إلخ).

(١) الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص٢.

- اختلاف الصحابة والتابعين في التفسير: (قلّته - أسبابه - وأنواع اختلافهم).

- الاختلاف في التفسير النقلي والاستدلالي (نقد التفسير النقلي والاجتهادي).

- أمثلة التأويلات الباطلة أو ما يُعْرف بمصطلح (غرائب التفسير).

وأمّا القضايا والمسائل الفرعية الاستطرادية التي استخرجها الدكتور/ محمد كبير يونس، وهي الفصل الثاني من فصلي الكتاب، فهي:

- العِلْم: صحيحه وزيفه.

- تصنيف الألفاظ والكلمات حسب دلالتها في اللغة وأمثلتها.

- دلالة أسماء الله تعالى على صفاته.

- دلالات عبارات الصحابة والتابعين في بيان سبب النزول.

- بين عموم اللفظ وخصوص السّبب.

- أهمية معرفة أسباب النزول.

- تعدّد الأسباب واتحاد النازل (أو تكرار نزول الآية).

- أهمية معرفة أسلوب التضمين في القرآن ودوره في التفسير.

- الحاجة إلى جمع عبارات السّلف في التفسير.

- غالب ما يضطر الناس إلى معرفته في التفسير والأحكام.

- الإسرائيليات والموقف العلمي منها.

- جواز الخطأ في الحديث الذي ظاهره الصحة ما لم يجمع عليه.

- الإجماع يرفع احتمال وقوع الخطأ في الحديث الآحادي.

- الإجماع المعتبر هو إجماع أهل كلّ فنّ في فنّهم.

- عدم وجود الترادف في القرآن أو نُدرته (وهو من وجوه إعجاز القرآن اللغوي والبياني).

وهكذا رتّب الأستاذ الدكتور مقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير حسب موضوعاتها، ونقل الدكتور/ محمد كبير نصوصَ ابن تيمية المتعلّقة بهذه الموضوعات وأَتْبَعَها بشرحه وتعليقاته النفيسة كمتخصّص في الدراسات القرآنية وأصول التفسير، ولقد أجاد وأفاد فيما سَطَّره وكتبه في هذا الموضوع، وقدَّم خدمة غالية لهذه الرسالة العظيمة لشيخ المسلمين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني.

ب- مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير كما يراها الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس:

بيَّن الأستاذ الدكتور نَظْرَتَه إلى مقدّمة ابن تيمية في التمهيد الذي كتبه لشرحه لهذه المقدّمة، وذلك بعد أنْ كتب ترجمة وجيزة للمؤلّف، فقال: «تعتبر (مقدمة أصول التفسير) لشيخ الإسلام ابن تيمية من أوائل ما كُتب في علم أصول التفسير، وقد تكون هي أوّل ما كُتب في هذا الفن، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه المقدّمة يُعتبر من أوائل من أسهم في استقلال هذا العلم من علم أصول الفقه! ولا أعرف قبل هذه الرسالة أنه كَتَب في هذا الفنّ كتابًا مستقلًّا غيرها»[(١)].

ولقد أشاد الأستاذ/ الدكتور محمد كبير يونس بأهمية هذه المقدّمة في أصول التفسير في عدّة نقاط، أذكرُها بنصِّ كلامه، وهي:

١. أنها أصّلَت لعلم أصول التفسير: وكان قبل ذلك إنما يوظِّف المفسّرون معارفهم عن قواعد علم أصول الفقه، وما عرفوه من علم علوم القرآن.

٢. أنها وضعَتْ نواة لعلم مناهج المفسِّرين: وذلك بنقده لمناهج المفسِّرين الذين قبله على ضوء علم أصول التفسير.

٣. أنها وضعتْ نواة كذلك لعلم أسباب اختلاف المفسِّرين.

---

(١) الشرح الموضوعي لمقدمة ابن تيمية في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص٣.

٤. أنها وضعت النواة كذلك لعلم قواعد التفسير ولفرعه: قواعد الترجيح عند المفسِّرين.

٥. أنها وضعت النواة لنشوء علم نقد العلم، أو ما يسمى الآن بعلم (فلسفة المعرفة/ EPISTIMOLOGY).

٦. أنها حرّرَت وناقشَت بعض الأصول اللغوية؛ كمسألة: التضمين، وتقسيم الألفاظ في دلالاتها، وحسب عمومها وشمولها، وما بينها من التلازم في الدلالة.

ولكثرة أهمية هذه المقدّمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية -كما يذكر ذلك الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس- أشاد بها وتأثّر بها كثيرٌ من العلماء في القديم والحديث؛ ومنهم في القديم: تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي في مقدّمة تفسيره، والشيخ جمال الدين القاسمي في تفسيره (محاسن التأويل)، والشيخ محمد بن عبد الله الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) خصوصًا في النوع الحادي والأربعين الذي عقده في «معرفة تفسيره وتأويله»، وجلال الدين السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) نقل عنه في أماكن كثيرة من هذا الكتاب، خصوصًا في النوع الثامن والسبعين في «معرفة شروط المفسّر وآدابه».

وأمّا الذين أشادوا بمقدّمة ابن تيمية وتأثّروا بها في العصر الحديث -كما ذكرهم الدكتور/ محمد كبير يونس- فهم: الدكتور/ محمد حسين الذهبي في كتابه (التفسير والمفسرون) في الفصول الأولى من الكتاب، والدكتور الشيخ/ محمد محمد أبو شهبة في كتابه (الإسرائيليات والموضوعات في التفسير)، والشيخ/ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ/ محمد بن عمر بن سالم بازمول، والشيخ/ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، والدكتور/ مساعد بن سليمان الطيار، وغيرهم[(١)].

ج- مفهوم (أصول التفسير) من خلال مقدّمة ابن تيمية كما يراها محمد كبير يونس:

نقل الدكتور/ محمد كبير يونس نَصَّ كلام ابن تيمية في افتتاحية مقدمته واعتبرها تعريفًا لمصطلح علم أصول التفسير وموضوعاته وبيانًا للأصول والمصادر العامة لعلم التفسير، وبيانًا كذلك للقواعد الكلية والمنهجية التي يتم من خلالها تفسير القرآن بالقرآن وبالسُّنّة وباللغة العربية، وذكر أنَّ كلام ابن تيمية هذا حدّد أهم وظائف علم أصول التفسير، ودوره في نقد علم التفسير هو تأسيس القواعد المنهجية العلمية لنقد علم التفسير؛ وبهذه المنهجية العِلْمية ارتقى شيخ الإسلام بن تيمية -كما يقول محمد كبير يونس- بالتفسير من مجرّد (معارف)

(١) الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص٣- ٥.

عامة إلى (علم) وذلك أنَّ المعارف الإنسانية لا تصير علمًا إلّا بعد إقامتها على أصول وقواعد منهجية منطقية فطرية، يتم احتكام المختلفين إليها، ويتم من خلالها التمييز بين الصحيح والباطل من ذلك العلم. استنبط الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس كلَّ هذا من قول ابن تيمية في افتتاحية مقدّمته حيث قال: «أمّا بعد: فقد سألني بعضُ الإخوان أن أكتب له مقدّمة تتضمّن قواعد كلية، تُعِين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإنّ الكتب المصنّفة في التفسير مشحونة بالغثّ والسمين، والباطل الواضح والحقّ المبين»[(١)].

وخلاصة ما تضمّنَه هذا النصّ من كلام ابن تيمية -كما ذكر الدكتور/ محمد كبير يونس- أربعة أمور، وهي:

الأول: التعريف بعلم أصول التفسير؛ وهو قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قواعد كلية تُعِين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه».

الثاني: تحديد أهم وظائف هذا العلم ودوره في نقد علم التفسير.

الثالث: تقرير أنواع التفسير، وهما: تفسير بمنقول، وتفسير بمعقول.

الرابع: بيان أنواع الكتب المصنَّفة في التفسير: حيث فيها الباطل الواضح والحقّ المبين[(٢)].

---

(١) مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير، أحمد بن عبد السلام بن تيمية، ص٥.

(٢) الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير، محمد كبير يونس، ص٦- ٧.

المطلب الثالث: جهود محمد كبير بن محمد (أبو رفيدة) في أصول التفسير:

أولًا: السيرة الذاتية لمحمد كبير بن محمد (أبو رفيدة):

هو محمد كبير بن محمد الأول بن شعيب وهو جدّه الثاني المعروف بـ(مادغو -Madugu) واشتهرت أسرته بـ(آل غمبون تيلا - Gambon Tela)، وكنيته أبو رفيدة، وينسب بالسّلفي الأثري. نشأ أبو رفيدة محمد كبير على يد أبويه وهما: مالم محمد وحاجة خديجة، فعُني والده بتربيته مع مساعدة أمه على ذلك، حتى توفي والده بتاريخ (١٠/ ٦/ ١٩٨٨م) تقريبًا.

مؤلّفاته:

كان الأستاذ محمد كبير أبو رفيدة ممن كتب اللهُ لهم سرعةَ التأليف وحبّ العلم وأهله، وقد تنوَّعت مؤلَّفاته في العلوم الإسلامية في مختلف العلوم كالتوحيد والعقيدة والفقه والدراسات القرآنية وهي أكثرها؛ وقد مال الأستاذ إليها لأنها تخدم كتاب الله تعالى، ومن هذه المؤلفات:

١. الواضح في علوم القرآن (في ثلاثة أجزاء)، طُبِع الجزء الأول والثاني طبعات كثيرة.

٢. فصول التيسير منظومة في أصول التفسير. (مطبوعة).

٣. بغية الصبيان منظومة في علوم القرآن. (مطبوعة في ٧١ بيتًا).

٤. طرق الغفران في اختصار علوم القرآن. (غير مطبوع).

٥. درّة البيان منظومة في نيل فضل القرآن. (منظومة مطبوعة في ١١٥ بيتًا).

٦. إرشاد العقول إلى علم الأصول. (في ثلاثة أجزاء، طبع الجزء الأول منها).

٧. شرح المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية. (مطبوع).

ثانيًا: التعريف بجهود محمد كبير بن محمد (أبو رفيدة) في أصول التفسير:

إنَّ الشيخ محمد كبير له مشاركة لا يُستهان بها في أصول التفسير، وقد استفاد بما كتبه العلماء القدامى والمعاصرون فيما كتبه في هذا العلم الجليل، وقد استطاع هذا العالم بكثرة مطالعاته أن يَخْرُج للقرّاء في علم أصول التفسير بمؤلَّفَيْن: أوّلهما منظومة سمّاها بـ(فصول التيسير منظومة في أصول التفسير)، والثانية منثورة وهي عبارة عن جهود في علوم القرآن مجزّأة إلى ثلاثة أجزاء، فخصّص الجزء الثالث من الكتاب لعِلْم أصول التفسير، واسم الكتاب: (الواضح في علوم القرآن)، وفيما يأتي عرض وبيان وتعريف وجيز لهذَيْن الكتابَيْن وما جاء فيهما من مسائل علم أصول التفسير:

أ- التعريف بمنظومته في أصول التفسير (فصول التيسير منظومة في أصول التفسير):

نظم الشيخ محمد كبير هذه المنظومة في مائة بيت توخَّى الاختصار فيها، حيث جعلها في مقدّمة وإحدى عشرة مسألة في علم أصول التفسير، ثم الخاتمة، وتمتاز هذه المنظومة بسهولة العبارات والألفاظ وقلّتها، واشتمالها على أهم مسائل هذا العلم، وخاصّة الموضوعات التي اهتم بها المعاصِرون المتخصّصون في علم أصول التفسير؛ كالتعريف بمصطلح (أصول التفسير)، ومعرفة (طرق التفسير) أو مصادره، وكذلك (الإجماع والاختلاف في التفسير)، ومعرفة (أسباب الاختلاف في التفسير)، ومعرفة (قواعد التفسير)؛ فكلّ هذه المسائل المهمّة نظمها الشيخ محمد كبير في هذه المنظومة الوجيزة فزادها روعةً وجمالًا وحسنًا، وفيما يأتي عرض هذه المسائل:

- معنى أصول التفسير وفوائده.
- حكم تعلُّم التفسير وتعليمه.
- تقسيم التفسير باعتبار معرفة الناس به.
- تقسيم التفسير باعتبار طريق الوصول إليه.
- مدارس التفسير في زمن السَّلَف.
- شروط المفسِّر.
- الأصول التي يدور عليها التفسير.

- طرق التفسير.
- الإجماع والاختلاف في التفسير.
- أسباب الاختلاف في التفسير.
- قواعد التفسير.

هذه هي المسائل التي اشتملت عليها المنظومة، وقد نَشَرَت المنظومةَ مكتبةُ الإمام مالك الإسلامية التي يديرها الناظم بطباعة شركة الزيتون بكادونا، نيجيريا، سنة: ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

ولا بأس بالاستئناس ببعض أبيات هذه المنظومة لنذوق طَعمها ونستفيد بمعلوماتها القيمة، يقول الناظم محمد كبير في مقدمة هذه المنظومة:

يَقُــوْلُ رَاجِــي رَحْمَــةِ الغَفَّــارِ (أَبُــوْ رُفَيْــدَة) خِيْــرَةُ القَهَّــارِ
الحَمْــدُ للهِ عَلَــى التَّنْزِيْــلِ مُيَسِّــرُ التَّفْسِــيْرِ وَالتَّأْوِيْــلِ
مُصَــلِّيًا مُسَــلِّمًا عَلَــى النَّبِــي وَآلِــهِ الأَطْهَــارِ ثُــمَّ الصَّــاحِبِيْ
فَهَــذِهِ مَنْظُوْمَــةُ التَّفْسِــيرِ سَــمَّيْتُهَا (الفُصُــوْلَ لِلتَّيْسِــيرِ)
أَرْجُــوْ بِهَــا التَّيْسَــيْرَ وَالتَّوْفِيْــقَ وَالفَهْــمَ لِلتَّفْسِــيْرِ وَالتَّشْــوِيْقَ[1]

(١) فصول التيسير منظومة في أصول التفسير، محمد كبير أبو رفيدة، ص٤.

وفي ذكر معنى أصول التفسير وفوائد معرفتها يقول محمد كبير:

مَعْنَـــى أُصُـــوْلِ ذَلِـــكَ التَّفْسِـــيرِ ... قَوَاعِـــدٌ تُعِـــيْنُ فِـــي التَّفْسِـــيرِ
عَلَـــى بَيَـــانِ آيَـــةِ القُـــرْآنِ ... وَفَهْـــمِ مَـــا يَصِـــحُّ بِالبُرْهَـــانِ
فَوَائِـــدُ الأُصُـــولِ فِـــي ذَا البَـــابِ ... كَثِيـــرَةٌ ذَكَـــرْتُ لِلطُّـــلَّابِ
لِيَعْرِفُـــوا القَوَاعِـــدَ الفَرْضِـــيَّهْ ... وَالطُّـــرُقَ وَالمَنَـــاهِجَ المَرْضِـــيَّهْ
وَيَفْهَمُـــوا الكِتَـــابَ فَهْمًـــا مُبْصِـــرًا ... وَمَـــنْ يَصِـــحُّ كَوْنُـــهُ مُفَسِّـــرًا[1]

ويقول الناظم محمد كبير في باب شروط المفسِّر وآدابه التي يجب أن يتحلَّى بها:

وَمِـــنْ شُـــرُوْطِ وَاجِـــبِ المُفَسِّـــرِ ... أَنْ يُخْلِـــصَ النِّيَّـــةَ لِلتَّبَصُّـــرِ
وَيَعْلَـــمَ العَقِيْـــدَةَ الصَّـــحِيْحَهْ ... وَيَتْـــرُكَ البِدْعَـــةَ وَالفَضِـــيْحَهْ
وَيَلْـــزَمَ الآدَابَ وَالأَخْـــلَاقَ ... لِيَـــدْفَعَ العُـــدْوَانَ وَالأَقْـــلَاقَ
وَلْـــيَعْلَمِ العُلُـــوْمَ لِـــلْآلَاتِ ... كَـــالنَّحْوِ وَالتَّصْـــرِيْفِ وَاللُّغَـــاتِ
وَيُـــتْقِنَ البَلَاغَـــةَ العَرَبِيَّـــةْ ... لِيُفْصِـــحَ اللِّسَـــانَ بِالعَرَبِيَّـــةْ
وَهَكَـــذَا قِـــرَاءَةَ القُـــرَّاءِ ... وَالنَّسْـــخَ وَالأَسْـــبَابَ يَـــا قُرَّائِـــي

(١) فصول التيسير منظومة في أصول التفسير، محمد كبير أبو رفيدة، ص٤.

وَيعْلَـــمَ الحَـــدِيْثَ وَالآثَـــارَ وَعِلْـمَ (مُصْـطَلَحْ) خُـذِ الأَسْـرَارَ

وَالفِقْـهَ وَالأُصُـوْلَ كُـنْ مُسْـتَنْبِطًا بِالِاجْتِهَـادِ كُـنْ بِـهِ مُشْـتَرِطًا[1]

ب- التعريف بمسائل أصول التفسير في كتابه (الواضح في علوم القرآن):

إنَّ كتاب (الواضح في علوم القرآن) عبارة عن سلسلة إصدارات من المؤلِّف في ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول والثاني تحدّث فيهما عن علوم القرآن في مباحث بسيطة ومختصرة ومنقّحة من كتب علوم القرآن الشهيرة، وأمّا الجزء الثالث والأخير من سلسلة كتاب (الواضح في علوم القرآن) فهو خالص ومخصّص لعلم أصول التفسير ومسائله، وهو يشبه المنظومة السابقة للمؤلِّف في كثير من مسائله إلّا في مباحث قليلة سوف أذكرها لاحقًا.

وسبب جعلِ المؤلِّف مباحث علم (أصول التفسير) من بين مباحث سلسلة كتابه (الواضح في علوم القرآن) مع أنَّ اسم الكتاب والسلسلة لا يشيران إلى علم أصول التفسير، هو أنه يرى أنَّ العلاقة بين علم (علوم القرآن) وعلم (أصول التفسير) هي علاقة الجزء مع الكلّ، فإنَّ الشيخ محمد كبير يرى أنَّ علمَ أصول التفسير جزءٌ من عِلْم علوم القرآن؛ لذا يقول في أول كتابه (الواضح في علوم القرآن): «واعلم أنَّ علم أصول التفسير له صلة وثيقة بـ(علوم القرآن)، بل

(١) فصول التيسير منظومة في أصول التفسير، محمد كبير أبو رفيدة، ص٧.

هو من أهمها وأبرزها، وقد يُطلق (أصول التفسير) على (علوم القرآن) من باب إطلاق الجزء على الكلّ؛ وإظهارًا لمكانته فيها»[(١)].

وأنا مع المؤلِّف في هذه النظرة التي رآها في عِلْم (أصول التفسير) وعِلْم (علوم القرآن)، كما هو صنيع كثير ممن ألَّف في علوم القرآن كالزركشي والسيوطي فإنَّ كتابيهما في علوم القرآن؛ إلّا أنهما أدخَلَا فيه مباحث كثيرة هي من صميم مباحث علم أصول التفسير ومسائله، وهذا دليل قويّ على أنَّ عِلْمَ أصول التفسير جزءٌ من علم علوم القرآن، بل من أهمها وأكثرها فائدةً وتطويرًا لمباحث علوم القرآن.

وأمّا المسائل الجديدة التي وردت في الجزء الثالث المخصّص لعِلْم أصول التفسير من بين الأجزاء الثلاثة لكتاب (الواضح في علوم القرآن)، فهي:

- التأويل والترجمة والاستنباط وعلاقتها بالتفسير.
- أشهر المفسِّرين وتفاسيرهم.
- كليات المعاني في التفسير.
- طرق المفسِّرين في إيراد الكليات القرآنية.
- عناية المفسِّرين بالكليات القرآنية.
- أنواع الكليات في التفسير.

---

(١) الواضح في علوم القرآن، محمد كبير، (٣/ ٦).

هذه باختصار أهم الموضوعات التي تفرّق بين منظومة (فصول التيسير منظومة في أصول التفسير) وكتاب (الواضح في علوم القرآن) في جزئه الثالث المخصّص لعلم أصول التفسير، ولا يختلف الكتابان إلّا في هذه المباحث التي انفرد بها كتاب (الواضح في علوم القرآن)، ويختلفان أيضًا في أنَّ أحدهما منظوم، والآخر منثور. ويتّصف الكتابان بالإيجاز والاختصار في المسائل والمباحث التي تناولها مؤلّفهما جزاه الله خيرًا.

الخاتمة:

وفي نهاية عرض جهود علماء نيجيريا في أصول التفسير يحسن بالباحث أن يذكر نتائج بحثه، ويوصي ببعض التوصيات الحسنة، وهي كما يأتي:

١. إنَّ علم أصول التفسير من العلوم التي أعطى لها علماءُ نيجيريا اهتمامهم، فناقشوا مسائله ومباحثه في مؤلَّفاتهم التي كتبوها في علوم القرآن وأصول الدِّين وعلم الفقه وغيرها من العلوم.

٢. لقد اعتمد علماء نيجيريا على بعض المؤلَّفات والعلماء الكبار في علم التفسير وعلوم القرآن واستفادوا منهم ومن مؤلَّفاتهم وآرائهم، ومن أبرز هؤلاء العلماء: شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، والإمام الزركشي، والإمام السيوطي، وابن جزيّ الكلبي. وأمّا المؤلَّفات التي استعانوا بها كثيرًا في علم أصول التفسير، فهي: مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، وتفسير ابن جزي (التسهيل لعلوم التنزيل).

٣. من الموضوعات التي أكثرَ علماء نيجيريا مناقشتها وأعطوا لها الاهتمام الكبير مسألةُ (الفرق بين المفسِّر المجتهد والمفسر الحاكي، ومدى إلزام شروط المفسِّر عليهما)، وكذلك الفرق بين مصطلحي (التفسير) و(التأويل)، وقد اتفق علماءُ نيجيريا الذين تمّتْ دراسة جهودهم في علم أصول

التفسير في هذا البحث على أنَّ مصطلح (التفسير) يُطلق على التفسير بالرواية، وأمّا مصطلح (التأويل) فيُطلق على (التفسير بالرأي الجائز) أو على (التفسير بالدراية)، أي: بالفهم المبنيّ على العِلْم، أو على (التفسير العقلي).

٤. إنَّ الشيخ عبد الله بن فودي من أكثر علماء نيجيريا إسهامًا في مجال أصول التفسير، وقد تأثّر بمؤلّفات الإمام السيوطي وخاصّة كتابه (الإتقان في علوم القرآن)؛ فقد نَظَمَه في منظومتَيْه (مفتاح التفسير) ومختصره (سلالة المفتاح)، وكذلك أخذ عبد الله بن فودي معظمَ كتابه (نيل السول من تفاسير الرسول) من كتاب (الإتقان) أيضًا. وكلّ هذه المؤلَّفات قد اشتملت على مباحث مهمّة في علم أصول التفسير.

٥. إنَّ مؤلَّفات علماء نيجيريا التي ناقشتْ قضايا أصول التفسير ومسائله انقسمت إلى قسمين: مؤلَّفات منظومة، وهي: مفتاح التفسير، وسلالة المفتاح؛ كلتاهما لعبد الله بن فودي، ومنهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير للوزير الحاج محمد بن عبد الله، وفصول التيسير منظومة في أصول التفسير للأستاذ محمد كبير (أبو رفيدة)، والمنظومة العينية في موضوعات القرآن ومقاصده للأمير محمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي.

أمّا المؤلفات المنثورة فهي: كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا في مسائل عشرة مهمّة، وحصن الأفهام من جيوش الأوهام، وتنبيه الحكام؛ كلّها

للشيخ عثمان بن فودي. ونيل السول من تفاسير الرسول لعبد الله بن فودي. وغاية السول في تفاسير الرسول للأمير محمد بلو. ودراسات في أصول التفسير، والشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير؛ كلاهما للأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس. والواضح في علوم القرآن للأستاذ/ محمد كبير (أبو رفيدة).

٦. لقد استفاد الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس والأستاذ/ محمد كبير أبو رفيدة من جهود العلماء المعاصرين فيما كتبوه في مجال علم أصول التفسير، وإن كانت لهم إضافات مشكورة في ذلك يعرفها مَنْ يطالع كتبهما في أصول التفسير، ولهم تحريرات دقيقة وجميلة، كما استفادوا كذلك مما كتبه العلماء المتقدّمون في مختلف العلوم؛ كعلم التفسير وأصول الفقه وعلوم القرآن وغيرها.

وأمّا ما يوصي به الباحث بعد كتابة هذا البحث فهو بَذْلُ الجهود في سبيل نشر مؤلَّفات علماء نيجيريا وإسهاماتهم في الدراسات القرآنية وغيرها، على المستوى الدولي، بحيث يستفيد من تلك الجهود من لم يكن ساكنًا في نيجيريا أو دول الغرب الأفريقي؛ فإنها تستحقّ النشر.

المصادر والمراجع:

- **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي**، آدم عبد الله الإلوري، القاهرة، دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، سنة: ٢٠١٣م.
- **الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه**، الدكتور/ محمد لواء الدين أحمد، بيروت: لبنان، الطبعة الثانية، سنة: ٢٠١٣م/ ١٤٣٤هـ.
- **الإشارات إلى العلوم التي في السبع المثاني**، السلطان محمد بلو، ضمن مختارات من مؤلّفات السلطان محمد بلو، كادونا، دار اقرأ، سنة: ٢٠٠٥م.
- **أصول التفسير في المؤلّفات**، وحدة أصول التفسير بمركز تفسير للدراسات القرآنية.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، سنة: ١٤١٨هـ.

- **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ط١، د.ت.
- **التفسير في شمال نيجيريا؛ نشأته وتطوره من القرن الثاني عشر الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري**، الدكتور/ آدم عثمان آدم النغيري، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة أحمد بلو زاريا، سنة: ٢٠١٩م.
- **تنبيه الحكّام**، الشيخ عثمان بن فودي، كتاب مخطوط بمكتبة الباحث الخاصّة.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **حصن الأفهام من جيوش الأوهام**، الشيخ عثمان بن فودي، تحقيق: الدكتور/ فضل الرحمن الصديقي، نهار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة: ٢٠٠٧م.
- **دراسات في أصول التفسير**، محمد كبير يونس، كانو: نيجيريا، دار الأمة، سنة: ٢٠٠٥م.
- **سلالة المفتاح**، عبد الله بن فودي، تحقيق: الدكتور/ آدم بللو، موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية، سنة: ٢٠٢١م.

- **الشرح الموضوعي لمقدّمة ابن تيمية في أصول التفسير**، الأستاذ الدكتور/ محمد كبير يونس، كتاب غير منشور.
- **شمس الإخوان يستضيئون به في أصول الأديان**، الشيخ عثمان بن فودي، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد حسن محمد نور، نيجيريا، مطبعة الإيمان، سنة: ٢٠٠٨م.
- **ضياء التأويل في معاني التنزيل**، عبد الله بن فودي، تحقيق: أحمد أحمد أبو السعود، وعثمان الطيب، القاهرة، مصر: مطبعة الاستقامة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.
- **فصول التيسير منظومة في أصول التفسير**، أبو رفيدة محمد كبير، مكتبة الإمام مالك الإسلامية، كادونا، نيجيريا، الطبعة الثانية، سنة: ٢٠١٧م.
- **قانون التأويل**، أبو بكر محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، سنة: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **كشف ما عليه العمل من الأقوال وما لا في مسائل عشرة مهمات**، الشيخ عثمان بن فودي، تحقيق: أبي بكر محمد البخاري، الناشر: أنس عباس بابي، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- **مفتاح التفسير**، عبد الله بن فودي، تحقيق ونشر: محمد الحافظ بن أبي بكر، بانيو: جمهورية الكاميرون، طبع بالقاهرة، سنة: ٢٠٠٣م، بدون اسم دار النشر.
- **مقدمة في أصول التفسير**، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الطبعة الأولى، دار المنهاج، القاهرة، سنة: ٢٠٠٢م.
- **منهج التيسير لمن أراد الخوض في التفسير**، الوزير محمد بن الحاج عبد الله، نسخة مخطوطة موجودة بمكتبة الباحث الخاصّة.
- **الموافقات**، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى، تحقيق: أبي عبيدة مشهور ابن الحسن، ط١، دار ابن عفان، سنة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **نيل السُّول من تفاسير الرسول**، عبد الله بن فودي، تحقيق: الدكتور/ عبد العلي عبد الحميد، الناشر: الحاج محيي الدين اليسار، بدون تاريخ.
- **الواضح في علوم القرآن (الجزء الثالث)**، أبو رفيدة محمد كبير، مكتبة الإمام مالك الإسلامية، كادونا، نيجيريا، غير مطبوع.